



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



دور التكنولوجيا المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي -دراسة مقارنة بين التجريبتين السعودية والماليزية وإمكانية تحقيق الشمول المالي في الجزائر -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة.

تخصص: مالية مؤسسية.

تحت اشراف الدكتور :
درويش عمار.

من إعداد الطالبين:

- الحوسين محمد.
- حدو منال.

أمام لجنة المناقشة الآتية:

الصفة	الرتبة والجامعة	لجنة المناقشة
رئيسا	جامعة عين تموشنت	صحراوي جلييلة
مشرفا	جامعة عين تموشنت	درويش عمار
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	سي محمد كمال

السنة الجامعية 2025 / 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



دور التكنولوجيا المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي
-دراسة مقارنة بين التجريبتين السعودية والماليزية وإمكانية
تحقيق الشمول المالي في الجزائر -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة.

تخصص: مالية مؤسسة.

تحت اشراف الدكتور :
درويش عمار.

من إعداد الطالبين:

- الحوسين محمد.
- حدو منال.

أمام لجنة المناقشة الآتية:

الصفة	الرتبة والجامعة	لجنة المناقشة
رئيسا	جامعة عين تموشنت	صحراوي جليلة
مشرفا	جامعة عين تموشنت	درويش عمار
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	سي محمد كمال

السنة الجامعية 2025 / 2026

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ المشرف: "الدكتور عمار درويش"، على ما قدمه من توجيهات علمية قيمة ونصائح سديدة، وعلى متابعته المستمرة وإشرافه الدقيق طوال مراحل إنجاز هذه المذكرة، حيث كان لتوجيهاته ودعمه الأثر الكبير في إتمام هذا العمل. كما أتوجه إليه بجزيل الشكر على سعة صدره، وتفانيه في العمل، وتشجيعه الدائم، راجين من الله عز وجل أن يجزيه خير الجزاء، وأن يوفقه في مسيرته العلمية والعملية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة. وفي الأخير، نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل طالب علم.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز الناس على قلبي، إلى من كانت دعواتها سر نجاحي، ومن كان
تعبهما وتضحياتهما نورا أنار لي طريق العلم، إلى والديّ الكريمين، أطال الله في عمرهما وأدامهما تاجا
فوق رأسي، فلهما مني كل الحب والامتنان والعرفان.

كما أهدي هذا الإنجاز إلى إخواني وأفراد عائلتي الذين كانوا دائما مصدر دعم وتشجيع، وإلى كل من
وقف إلى جانبي وساندني خلال مشواري الدراسي.

وإلى أصدقائي وزميلاتي اللواتي شاركنني لحظات التعب والاجتهاد، وكانوا خير رفقة طوال سنوات
الدراسة، أهدي لهم هذا العمل بكل محبة وتقدير.

كما أتقدم بخالص الامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور عمار درويش، على توجيهاته القيمة
ونصائحه العلمية التي ساهمت في إنجاز هذه المذكرة.

ولا أنسى جميع أساتذتي الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الذين كان لهم
الفضل في تكويني العلمي والمعرفي.

وفي الأخير، أهدي ثمرة هذا الجهد إلى كل من آمن بقدراتي ودعمني ولو بكلمة طيبة، راجية من الله
عز وجل التوفيق والنجاح للجميع.

حدو منال

إِهْدَاء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من كانا سندي في هذه الحياة، وإلى من غرسا في نفسي الصبر والطموح وحب النجاح، إلى أبي العزيز وأمي الغالية، حفظهما الله وأطال في عمرهما، وجزاها عني خير الجزاء، فبفضلهما ودعائهما وصلت إلى هذه المرحلة من مسيرتي العلمية.

كما أهدي هذا العمل إلى إخواني وأفراد عائلتي الكريمة، الذين كانوا مصدر دعم وتشجيع طوال سنوات الدراسة، وإلى كل من ساندني بالكلمة الطيبة والدعاء الصادق.

وإلى أصدقائي وزملائي الذين شاركوني لحظات التعب والاجتهاد، وكانوا خير رفقة في مشواري الجامعي، أهدي لهم هذا الإنجاز المتواضع تقديرا لما جمعنا من ذكريات جميلة ومواقف صادقة.

كما أتقدم بإهداء خاص إلى كل أساتذتي الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الذين كان لهم الفضل في تكويني العلمي والمعرفي، فكانوا منارات علم وهدى، تعلمت منهم الاجتهاد والانضباط وحب العلم.

ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الامتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور عمار درويش، على دعمه وتوجيهاته القيمة ومرافقته العلمية طوال فترة إنجاز هذه المذكرة.

وفي الأخير، أهدي هذا العمل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في دعمي ومساندتي خلال مسيرتي الدراسية، راجيا من الله عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح.

الحوسين محمد.



قائمة المحتويات



المحتوى	الصفحة
الاهداء	
فهرس المحتويات	
المقدمة العامة	أ - ج
الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي	01
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي:	03
1.المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية ونشأتها وتطورها	03
2.المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي أهميته وأهدافه	06
3.المطلب الثالث: خصائص ومبادئ التكنولوجيا المالية الإسلامية وأبعاد الشمول المالي	09
المبحث الثاني: العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي	13
1. المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي	13
2. المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية في ظل ابتكارات التكنولوجيا المالية	15
3. المطلب الثالث: دور التطبيقات والخدمات الرقمية الإسلامية في توسيع الشمول المالي	18
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للتكنولوجيا المالية والشمول المالي	20
1. المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية	20
2. المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالشمول المالي	25
3. المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول الإسلامي	30
4. المطلب الرابع: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	34

43	الفصل الثاني: التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي - دراسة مقارنة
44	تمهيد
46	المبحث الأول : التجارب الدولية في تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية وتحقيق الشمول المالي:
46	1. المطلب الأول: التجربة السعودية في تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية وتحقيق الشمول المالي:
48	2. المطلب الثاني : التجربة الماليزية في تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية وتحقيق الشمول المالي
51	3. المطلب الثالث: مقارنة التجربتين السعودية والماليزية وإمكانية الاستفادة منهما في الجزائر
52	المبحث الثاني : واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي في الجزائر
53	1. المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر
55	2. المطلب الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر:
58	3. المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية والتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر
59	المبحث الثالث: مدى إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر:
60	1. المطلب الأول: مقومات تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر
62	2. المطلب الثاني: التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر
65	3. المطلب الثالث: آفاق تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية واختبار مدى مساهمتها في تحقيق الشمول المالي في الجزائر
70	خلاصة الفصل
72	خاتمة
76	قائمة المصادر والمراجع



المقدمة العامة



شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية، نتيجة التطور التكنولوجي والثورة الرقمية التي مست مختلف القطاعات، خاصة القطاع المالي والمصرفي، حيث أصبح الاعتماد على الوسائل الرقمية والتقنيات الحديثة من أهم سمات الأنظمة المالية المعاصرة. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور ما يعرف بالتكنولوجيا المالية (FinTech)، التي أصبحت تمثل أحد أهم مظاهر التحول الرقمي في الخدمات المالية، لما توفره من حلول مبتكرة تعتمد على التطبيقات الذكية، والهواتف المحمولة، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات الدفع الإلكتروني، بما يسمح بتقديم خدمات مالية أكثر سرعة وكفاءة وأقل تكلفة.

ومع تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي باعتباره نظاما ماليا يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic FinTech)، الذي يجمع بين الابتكار التكنولوجي الحديث وأحكام التمويل الإسلامي، بهدف تقديم خدمات ومنتجات مالية رقمية متوافقة مع الضوابط الشرعية. وقد ساهم هذا النوع من التكنولوجيا في إحداث تغيرات كبيرة داخل الصناعة المالية الإسلامية، خاصة من حيث تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتوسيع قاعدة العملاء، وتطوير أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي.

وفي ظل هذه التحولات، برز الشمول المالي كأحد أهم الأهداف الاقتصادية والتنموية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، نظرا لدوره في إدماج الأفراد والمؤسسات داخل النظام المالي الرسمي، وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات المالية بطريقة آمنة وميسرة وبتكاليف مناسبة. ولم يعد الشمول المالي يقتصر على مجرد توفير الحسابات البنكية، بل أصبح يشمل الاستخدام الفعلي للخدمات المالية المختلفة، مثل الادخار، والدفع الإلكتروني، والتحويلات المالية، والتمويل، والتأمين، بما يساهم في تحسين الظروف المعيشية، وتقليص الفقر، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أثبتت العديد من التجارب الدولية، خاصة في الدول الإسلامية، أن التكنولوجيا المالية الإسلامية أصبحت أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي، من خلال تجاوز العديد من العوائق التقليدية التي تحد من وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، سواء كانت عوائق جغرافية أو اقتصادية أو حتى دينية. ومن أبرز هذه التجارب التجربة السعودية والتجربة الماليزية، حيث استطاعت هاتان الدولتان تحقيق تطور ملحوظ في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية، بفضل تطوير البيئة القانونية والتنظيمية، وتحسين البنية التحتية الرقمية، ودعم الابتكار المالي، وهو ما ساهم في رفع مستويات الشمول المالي وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

أما في الجزائر، فرغم الجهود المبذولة في مجال الرقمنة وتطوير الصيرفة الإسلامية، إلا أن مستوى الشمول المالي لا يزال دون الطموحات، خاصة في ظل استمرار الاعتماد الكبير على المعاملات النقدية، وضعف استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، إضافة إلى محدودية انتشار الخدمات المالية الرقمية مقارنة بالدول الرائدة. غير أن الجزائر تمتلك في المقابل العديد من المقومات التي قد تساعد على تطوير قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية، مثل توسع استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، وتزايد الطلب على الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب توجه الدولة نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية دراسة مدى إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، خاصة التجربتين السعودية والماليزية، وتحليل واقع البيئة الجزائرية من حيث الإمكانيات والتحديات والمتطلبات الضرورية لتطوير هذا القطاع.

وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو الآتي:

إلى أي مدى يمكن تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر في ظل الاستفادة من التجربتين السعودية والماليزية؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي؟
- ما طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي؟
- ما أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية؟
- ما أبرز العوامل التي ساهمت في نجاح التجربتين السعودية والماليزية؟
- ما واقع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر؟
- ما أهم التحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر؟
- ما مدى توفر المقومات اللازمة لتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية وتحقيق الشمول المالي في الجزائر؟

1 فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم الاعتماد على الفرضية الرئيسية التالية:

يمكن للتكنولوجيا المالية الإسلامية أن تساهم بشكل فعال في تحقيق الشمول المالي في الجزائر إذا توفرت البيئة القانونية والتنظيمية والبنية التحتية الرقمية المناسبة. وتتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية، تتمثل فيما يلي:

- يساهم تطوير البنية التحتية الرقمية في تسهيل انتشار الخدمات المالية الإسلامية الرقمية .
- تمثل الدراستين السعودية والماليزية نماذج ناجحة يمكن للجزائر الاستفادة منها في تطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية .
- يساهم تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي في دعم الابتكار المالي الإسلامي وتعزيز الشمول المالي .

2 أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الدوافع العلمية والشخصية، من أهمها:

- الاهتمام المتزايد عالميا بالتكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في القطاع المالي .
- أهمية الشمول المالي باعتباره أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- تنامي دور الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة .
- الرغبة في دراسة إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية .
- قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي في الجزائر بشكل معمق .
- محاولة إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية الإسلامية في تطوير النظام المالي الجزائري .

3 أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وعملية، تتمثل فيما يلي:

- إبراز أهمية التكنولوجيا المالية الإسلامية كأداة حديثة لتعزيز الشمول المالي .
- توضيح دور الابتكار الرقمي في تطوير الخدمات المالية الإسلامية .
- المساهمة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي .

- تقديم تصور حول إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر .
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطوير القطاع المالي الإسلامي .
- دعم التوجهات الوطنية المتعلقة بالرقمنة وتعزيز الاقتصاد الرقمي .

4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي .
- تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي .
- دراسة واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي في الجزائر .
- إبراز أهم مميزات التجربتين السعودية والماليزية في هذا المجال .
- تحديد أهم التحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية .
- اقتراح مجموعة من الآليات والتوصيات لتعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية الإسلامية .

5 المنهجية المعتمدة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة المفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي، وتحليل العلاقة بينهما، كما تم توظيف المنهج المقارن من خلال مقارنة التجربتين السعودية والماليزية، ومحاولة الاستفادة منهما في دراسة واقع الجزائر وإمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي.

6 حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية:

تتمثل الحدود الموضوعية لهذه الدراسة في تناول موضوع التكنولوجيا المالية الإسلامية ودورها في تحقيق الشمول المالي، مع التركيز على دراسة إمكانية تطبيقها في الجزائر، والاستفادة من الدراستين السعودية والماليزية باعتبارهما من أبرز التجارب الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية

الإسلامية والشمول المالي، وذلك من خلال تحليل المفاهيم الأساسية، والبيئة التنظيمية، والبنية التحتية الرقمية، وأهم التحديات والفرص المرتبطة بهذا المجال .

• الحدود المكانية:

تركز الدراسة على الجزائر باعتبارها محل الدراسة الأساسية، مع الاستعانة بالتجربتين السعودية والماليزية كنموذجين للمقارنة والتحليل، نظرا لما حققته من تطور في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية وتعزيز الشمول المالي .

• الحدود الزمنية:

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2026، وهي الفترة التي شهدت تطورا متسارعا في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية والخدمات المالية الرقمية، إضافة إلى تزايد الاهتمام بالشمول المالي والتحول الرقمي في كل من السعودية وماليزيا والجزائر، مع توسع تطبيقات الصيرفة الإسلامية ووسائل الدفع الإلكتروني

7 صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، من أهمها:

- قلة المراجع المتخصصة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر .
- صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وحديثة مرتبطة بالشمول المالي والتكنولوجيا المالية الإسلامية .
- حداثة الموضوع وتطور مفاهيمه بصورة متسارعة .
- محدودية الدراسات التطبيقية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية في البيئة الجزائرية .

8 خطة البحث

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين:

- الفصل الأول: تناول الإطار النظري للتكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي، من خلال عرض المفاهيم الأساسية، وخصائص التكنولوجيا المالية الإسلامية، والعلاقة بينها وبين الشمول المالي، إضافة إلى الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع .
- الفصل الثاني: خصص لدراسة واقع وآفاق تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، من خلال عرض التجربتين السعودية والماليزية، وتحليل إمكانية الاستفادة منهما في الجزائر، مع التطرق إلى أهم التحديات والآفاق المستقبلية المتعلقة بتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر.

الفصل الأول :

الاطار النظري للتكنولوجيا المالية
الإسلامية والشمول المالي

تمهيد:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورات متسارعة في مجال التكنولوجيا والاتصال، انعكست بصورة مباشرة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها القطاع المالي والمصرفي، حيث أدى هذا التطور إلى ظهور ما يعرف بالتكنولوجيا المالية (FinTech) التي أصبحت تمثل أحد أهم مظاهر التحول الرقمي في الأنظمة المالية الحديثة. وقد ساهمت هذه التكنولوجيا في إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة الخدمات المالية من خلال الاعتماد على الوسائل الرقمية الحديثة، بما يسمح بتقديم خدمات أكثر سرعة وكفاءة وأقل تكلفة.

ومع تزايد الاهتمام بالصيرفة الإسلامية والبحث عن حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تمثل امتدادا للتكنولوجيا المالية التقليدية، لكنها تعتمد على مبادئ التمويل الإسلامي في تقديم الخدمات والمنتجات المالية. وقد ساهم هذا النوع من التكنولوجيا في فتح آفاق جديدة أمام المؤسسات المالية الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بتوسيع قاعدة العملاء وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

ويعد الشمول المالي من بين أهم الأهداف الاقتصادية والتنموية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، نظرا لدوره في إدماج مختلف فئات المجتمع داخل النظام المالي الرسمي، وتمكين الأفراد والمؤسسات من الاستفادة من الخدمات المالية بطريقة آمنة وميسرة. وفي هذا السياق، أصبحت التكنولوجيا المالية الإسلامية من الوسائل الحديثة التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في معالجة العديد من العوائق التي تحد من الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في المجتمعات الإسلامية التي تشهد طلبا متزايدا على الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي، من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وتحليل دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الإدماج المالي، إضافة إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع، بهدف إبراز أهم النتائج التي

توصلت إليها وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات العلمية المرتبطة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي.

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي:

1. المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية ونشأتها وتطورها
 • مفهوم التكنولوجيا المالية:

عادة ما يستخدم مصطلح "فينتك" كاختصار للعبارة الإنجليزية **"Financial Technology"**، وهو مفهوم يجسد الاندماج العميق بين قطاعين أساسيين:

1. قطاع التكنولوجيا: الذي يركز على الحلول الرقمية، البرمجة المتطورة، والآلات الذكية.

قطاع المال: الذي يشمل كافة المنتجات، الأدوات، والخدمات المصرفية والمعاملات المالية بمختلف أشكالها. (سبع، 2019، صفحة 45)

أما من الناحية التاريخية، فقد بدأ هذا المفهوم بالتبلور بشكل جلي عقب الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) في عام 2008 ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهد المصطلح توسعا كبيرا ليمثل مظلة شاملة لكافة الابتكارات التقنية التي أحدثت ثورة في القطاع المالي. ومنذ ذلك الحين، تعددت المحاولات الأكاديمية والمؤسسية لصياغة تعريفات دقيقة تضع إطارا متكاملا لهذا التحول الرقمي المتسارع، (عليان و حافي، 2020، صفحة 102)

• مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic FinTech) :

يرتكز مصطلح التكنولوجيا المالية الإسلامية على دمج مكونين جوهريين: **التقنيات المالية الحديثة من جهة، ومبادئ التمويل الإسلامي من جهة أخرى.** ويمكن تعريفها إجرائيا بأنها الحاضنة لكافة التطبيقات والمنتجات التقنية التي تمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي يجري تبنيها واعتمادها ضمن المنظومة المصرفية والمالية الإسلامية. (حبيبة و كاسحي، 2018، الصفحات 56-58)

تتجاوز هذه التكنولوجيا مجرد كونها أداة رقمية، لتصبح حلاً تقنيًا مصممًا خصيصًا لتلبية احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية، مع الالتزام التام بالضوابط والمبادئ الأخلاقية والشرعية التي تحكم المعاملات المالية.

التكنولوجيا المالية الإسلامية تمثل جيل المعاملات الذي يجمع بين كفاءة الابتكار ومشروعية الأداء؛ فهي تشمل كافة الابتكارات التقنية التي تلتزم بمقاصد الشريعة وتُسخر لخدمة وتطوير المنتجات المالية الإسلامية، مما يضمن توفير بدائل رقمية عادلة وشفافة للمتعاملين.

التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic FinTech) هي استخدام الحلول والتقنيات الرقمية الحديثة لتقديم خدمات ومنتجات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث تضمن منع الربا، وتجنب الغرر والميسر، وتشجع على الشراكة وتقاسم الأرباح والخسائر، مع تسهيل وصول الأفراد والشركات إلى التمويل والخدمات المالية بشكل سريع وآمن وفعال. (ظريف و شرون، 2020، صفحة 78)

كما تمثل التكنولوجيا المالية الإسلامية صناعة ديناميكية سريعة التطور، قادرة على لعب دور محوري في تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق الشمول المالي الرقمي. فهي لا تكتفي بتقديم حلول تقنية، بل تدمج بين الابتكار الرقمي الحديث والمفاهيم الأصيلة للصيرفة الإسلامية، مما يضمن صياغة ممارسات مالية أخلاقية تلتزم التزامًا تامًا بأحكام الشريعة. (النجاوي و غسان، 2023)

• التطور التاريخي للتكنولوجيا المالية:

شهدت التكنولوجيا المالية تطورًا ملحوظًا عبر عدة مراحل تاريخية ارتبطت بتطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال والنظم المالية. ففي المراحل الأولى كان القطاع المالي يعتمد بشكل أساسي على التعاملات التقليدية والعمليات اليدوية داخل البنوك والمؤسسات المالية، حيث كانت المعاملات تتم بصورة بطيئة وتعتمد على الوثائق الورقية. ومع تطور التقنيات الحديثة بدأت المؤسسات المالية في استخدام الحواسيب والأنظمة الإلكترونية لتحسين كفاءة العمليات المالية وتسريعها.

ومع بداية الثمانينيات والتسعينيات ساهم انتشار الحواسيب والإنترنت في إحداث تحول مهم في القطاع المالي، حيث ظهرت الخدمات المصرفية الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي وبطاقات الدفع الإلكتروني، مما سهل عمليات الدفع والتحويل وقلل من الاعتماد على النقد. وقد ساهم ذلك في تحسين كفاءة النظام المالي وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للعملاء.

أما في العقدين الأخيرين فقد شهدت التكنولوجيا المالية تطوراً كبيراً مع ظهور الابتكارات الرقمية مثل تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتقنيات البلوك تشين والعملات الرقمية، إضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تقديم الخدمات المالية. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم حلولاً مبتكرة تساهم في تسهيل المعاملات المالية، وتخفيض التكاليف، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لفئات أوسع من المجتمع.

وبذلك أصبحت التكنولوجيا المالية تمثل أحد أهم التحولات في القطاع المالي المعاصر، حيث ساهمت في تطوير الخدمات المالية وجعلها أكثر سرعة وكفاءة ومرونة، كما لعبت دوراً مهماً في دعم الشمول المالي وتعزيز الابتكار في الأنظمة المالية الحديثة. (خوالد، 2021)

الشكل رقم 01: التطور التاريخي للتكنولوجيا المالية:



Source: Anjan V. Thakor, FINTECH AND BANKING : What do we know? , Journal of Financial Intermediation, Washington University in St. Louis, CFAR, 2019, p. 3)

2. المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي أهميته وأهدافه

• مفهوم الشمول المالي:

تعددت المقاربات والتعريفات التي تناولت مفهوم الشمول المالي، لا سيما تلك الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية الرائدة في هذا المجال. ومن أبرز هذه التعريفات ما وضعه البنك الدولي، حيث عرف الشمول المالي بأنه:

"قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم؛ مثل المعاملات، المدفوعات، الادخار، الائتمان، والتأمين، على أن تقدم هذه الخدمات بطريقة مستدامة ومسؤولة". (البنك الدولي، 2018)

وعرفته كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و الشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) على أنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية، والخاضعة للرقابة التنظيمية، بحيث تتوفر بالسعر المعقول والشكل الكافي، مع العمل على توسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل كافة شرائح المجتمع المختلفة. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تركز على التوعية والتثقيف المالي، بهدف أساسي وهو تعزيز الرفاه المالي وتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الشامل. (أكنسون، و ميسي، 2013، صفحة 17)

وعرفته كذلك الجهات والمؤسسات الدولية كاستراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى إتاحة واستخدام جميع الخدمات والمنتجات المالية المفيدة والمناسبة، وذات التكلفة المعقولة لكافة فئات المجتمع، سواء كانوا أفراداً أو شركات (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر). (تحالف الشمول المالي، 2016، صفحة 9)

• أهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي الى تحقيق مجموعة من الغايات الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز الادماج المالي وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف فئات المجتمع، سواء على المستوى الفردي او المؤسسي او على مستوى الاقتصاد الكلي. ولا يقتصر الشمول المالي على مجرد فتح الحسابات المصرفية، بل يمتد ليشمل الاستخدام الفعلي والامن للخدمات المالية الرسمية بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويمكن توضيح اهم اهداف الشمول المالي كما يلي:

✓ تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع الى الخدمات المالية الرسمية وزيادة استخدامها:

يسعى الشمول المالي الى توسيع نطاق وصول الافراد والمؤسسات، خاصة الفئات الهشة وذات الدخل المحدود، الى الخدمات المالية الرسمية مثل الحسابات البنكية، وخدمات الدفع والتحويل، والادخار، والتمويل والتأمين. ويتحقق ذلك من خلال تنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية، كالبنوك والمؤسسات المالية والسلطات التنظيمية والهيئات الحكومية، بهدف تعريف المواطنين باهمية الخدمات المالية وكيفية الاستفادة منها بشكل امن وفعال. ويسهم هذا الهدف في تقليص الاعتماد على القنوات غير الرسمية، وتعزيز اندماج الافراد في النظام المالي الرسمي، بما يدعم الاستقرار المالي والاجتماعي.

✓ نشر الوعي والتثقيف المالي وتعزيز الثقافة المالية لدى الافراد:

يرتكز الشمول المالي على رفع مستوى الوعي المالي لدى مختلف فئات المجتمع، من خلال اعتماد اليات فعالة للتثقيف المالي تقوم على تبسيط المفاهيم المصرفية والمالية وتوضيح كيفية استخدام المنتجات والخدمات المالية بشكل رشيد. ويتم ذلك عبر تعاون مختلف الاطراف المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية ووزارات التربية والتعليم ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني. ويساعد التثقيف المالي على تحسين سلوك الافراد المالي، والحد من الوقوع في الممارسات الضارة مثل الافراط في الاستدانة او سوء ادارة الموارد المالية، كما يعزز الثقة في النظام المالي الرسمي. (Awais، 2020)

✓ تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية:

يعد تعزيز حماية المستهلك المالي أحد الركائز الاساسية للشمول المالي المستدام، حيث يتم العمل على وضع سياسات وتعليمات تنظيمية تضمن شفافية التعاملات المالية وعدالتها، وتحمي المتعاملين مع المؤسسات المالية من الممارسات غير العادلة او الاستغلالية. ويشمل ذلك توعية المستهلكين بحقوقهم وواجباتهم، وتوضيح شروط المنتجات المالية وتكاليفها ومخاطرها، ووضع اليات فعالة لتلقي الشكاوى وتسويتها. ويساهم هذا الهدف في رفع مستوى الثقة بين الافراد والمؤسسات المالية،

وهو ما يشجع المزيد من المواطنين على استخدام الخدمات المالية الرسمية والانخراط في النظام المالي. (Takyalin، 2025)

✓ تسهيل الوصول الى مصادر التمويل وتحسين الظروف المعيشية:

يهدف الشمول المالي الى تحسين فرص حصول الافراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل المناسب بشروط ميسرة، بما يسهم في تحسين ظروفهم المعيشية وتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات الاقتصادية. ويساعد تسهيل الوصول الى مصادر التمويل على دعم الانشطة المدرة للدخل، وتشجيع المبادرات الفردية والمشاريع الريادية، وتحفيز التشغيل الذاتي وخلق فرص عمل جديدة. كما يسهم هذا الهدف في تقليل مستويات الفقر والهشاشة الاقتصادية، وتعزيز الاستقلالية المالية للأسر والافراد.

✓ تعزيز التنافس بين المؤسسات المالية وتنويع المنتجات والخدمات:

يساهم الشمول المالي في تعزيز بيئة تنافسية بين المؤسسات المالية، من خلال تشجيعها على تنويع منتجاتها وتحسين جودة خدماتها وتطوير حلول مبتكرة تستجيب لاحتياجات مختلف شرائح المجتمع. ويؤدي ذلك الى جذب عدد أكبر من العملاء والمعاملات المالية، وتحسين كفاءة السوق المالية، وتقليص دور القنوات غير الرسمية التي غالبا ما تكون مكلفة او غير امنة. كما يدفع التنافس المؤسسات المالية الى تبني الابتكار التكنولوجي وتقديم خدمات رقمية أكثر مرونة وسهولة في الاستخدام، وهو ما يعزز الاندماج المالي على نطاق اوسع.

✓ تحسين معدلات الاداء المصرفي وتعزيز متانة النظام المالي:

يسهم الشمول المالي في تحسين مؤشرات الاداء المصرفي، لا سيما من حيث السيولة والربحية وجودة الاصول وكفاية راس المال، وذلك من خلال توسيع قاعدة المتعاملين وتنويع مصادر الايرادات والتغلغل في الاسواق المحلية والدولية. فزيادة عدد المستخدمين للخدمات المالية تؤدي الى توسيع الودائع وتعزيز القدرة التمويلية للبنوك، كما يساهم تنويع المنتجات في توزيع المخاطر وتحسين الاستقرار المالي. وعلى المدى الطويل، يدعم ذلك متانة النظام المالي وقدرته على الصمود امام الصدمات الاقتصادية والمالية. (كيحلي، عماني، و حمدوش، 2020، صفحة 36)

• أهمية الشمول المالي:

يعد الشمول المالي عاملاً محورياً على المستويات الفردية والمجتمعية والاقتصادية، لما له من دور في دعم التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار المالي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي وتتجلى أهمية الشمول المالي في مجموعة من الجوانب الأساسية، من أهمها:

✓ الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك

الشمول المالي لا يقتصر فقط على توفير الحسابات المصرفية، بل يمتد ليشمل القدرة على الوصول إلى خدمات مالية متنوعة مثل الادخار، القروض الصغيرة، التأمين، والتحويلات المالية. من خلال تمكين الأفراد من إدارة أموالهم بفاعلية، يصبح بإمكان الأسر تخطيط مصروفاتها، الاستثمار في تعليم أبنائها، والتعامل مع الظروف الطارئة مثل فقدان الوظيفة أو الأمراض. هذا التخطيط المالي المستدام يقلل من الاعتماد على القروض غير الرسمية التي قد تكون عالية الفوائد، ويعمل على بناء شبكة أمان اقتصادي تحمي الأسر من الانزلاق إلى الفقر. بالإضافة إلى ذلك، يتيح الشمول المالي للأسر المشاركة في الاقتصاد الرسمي، مما يخلق تأثيراً مضاعفاً على المجتمع من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي. (بريش، 2023، صفحة 236)

✓ تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي

الشمول المالي يعتبر محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي لأنه يربط المدخرات المحلية بالاستثمارات المنتجة. فالأفراد الذين يمتلكون القدرة على الادخار واستثمار أموالهم يمكنهم تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة، مما يخلق فرص عمل ويزيد الإنتاجية. كما أن توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية يقلل من الاعتماد على التمويل غير الرسمي أو السوق السوداء، ما يعزز استقرار النظام المالي الوطني. على المستوى الكلي، يساهم الشمول المالي في زيادة حجم السيولة المتاحة للبنوك والمؤسسات المالية، مما يمكنها من تقديم قروض بأسعار تنافسية ويحفز الابتكار الاقتصادي. علاوة على ذلك، يوفر الشمول المالي وسيلة للتعامل مع الأزمات المالية، إذ يكون لدى الأفراد والشركات أدوات تمكنهم من التكيف مع الصدمات الاقتصادية المفاجئة، مثل التضخم أو الركود الاقتصادي.

✓ تمكين الفئات المهمشة اجتماعياً ومالياً

الفئات المهمشة، مثل ذوي الدخل المحدود والنساء وسكان المناطق الريفية، غالبا ما تواجه صعوبات في الوصول إلى التمويل الرسمي، ما يجعلهم يعتمدون على القروض غير القانونية أو الوسائل التقليدية المكلفة. الشمول المالي يفتح أمامهم أبواب الاقتصاد الرسمي، مما يمنحهم القدرة على ادخار الأموال، الحصول على قروض لتطوير مشاريعهم الصغيرة، وتحسين مستوى معيشتهم. تمكن هذه الفئات يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ويخلق بيئة أكثر عدالة في توزيع الثروة، حيث يمكن للجميع المساهمة في النشاط الاقتصادي والاستفادة من فوائده. (عيشوبة و صدقاوي، 2021، صفحة 216)

✓ تعزيز النزاهة المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استخدام الخدمات المالية الرسمية يقلل من الاعتماد على القنوات غير الرسمية، والتي قد تكون بيئة خصبة لغسل الأموال أو تمويل النشاطات غير القانونية. الشمول المالي يوفر سجلات دقيقة للمعاملات المالية، ويجعل الرقابة على الأموال أكثر فاعلية. من خلال تشجيع الأفراد على التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية الشرعية، يمكن للحكومات والمؤسسات الرقابية اكتشاف الأنشطة المشبوهة بشكل أسرع، والحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالفساد وغسل الأموال. علاوة على ذلك، الشمول المالي يعزز ثقافة الشفافية والمساءلة، وهو أمر مهم لتعزيز الثقة في النظام المالي وخلق بيئة اقتصادية مستقرة.

✓ أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة

يتجاوز الشمول المالي كونه أداة اقتصادية قصيرة المدى؛ فهو عامل رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهو يدعم الحد من الفقر، يعزز المساواة بين الجنسين، يشجع على الابتكار وريادة الأعمال، ويخلق فرصا اقتصادية متاحة للجميع. من خلال تعزيز المشاركة المالية للجميع، يتم بناء مجتمع أكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يساهم بشكل مباشر في التنمية المستدامة على المستوى الوطني والدولي. (زروقي، 2023)

3. المطلب الثالث: خصائص ومبادئ التكنولوجيا المالية الإسلامية وأبعاد الشمول

المالي

• خصائص التكنولوجيا المالية:

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية في مجموعة من السمات التي تميزها عن الخدمات المالية التقليدية، وتجعلها أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات المستخدمين، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي

✓ إتاحة الوصول لمختلف فئات المستخدمين:

تستهدف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وتسعى إلى توسيع قاعدة المستفيدين من خدماتها بشكل مستمر، من خلال إعادة تصميم المنتجات المالية بما يتلاءم مع احتياجات ذوي الدخل المحدود والفئات غير المشمولة مالياً.

✓ المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:

توفر شركات التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً متعددة للدفع مقابل السلع والخدمات، بما يراعي القدرة المالية للمستخدمين ويخفض من تكاليف الاستفادة من الخدمات مقارنة بالأنظمة المالية التقليدية.

✓ السرعة والكفاءة في إنجاز المعاملات:

تتيح التحليلات المتقدمة واستخدام البيانات الضخمة والخوارزميات الحديثة لشركات التكنولوجيا المالية تنفيذ المعاملات بسرعة كبيرة، حيث يمكن إنجاز العديد من العمليات في غضون دقائق معدودة، مما يحسن من كفاءة تقديم الخدمات المالية. (عزوز و بن ساهل، 2023)

✓ الاعتماد على البيانات والتقنيات الرقمية والهواتف المحمولة:

تسهم سياسات إدارة البيانات واستخدام الهواتف المحمولة في تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، كما تمكن أصحاب الأعمال من اتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص الاستثمارية بكفاءة أعلى.

✓ التصميم المتمحور حول العميل:

تركز شركات التكنولوجيا المالية على احتياجات المستخدمين وتوقعاتهم، فتقوم بتصميم منتجات وخدمات بسيطة وسهلة الاستخدام، بما يعزز تجربة العميل ويرفع من مستوى رضاه عن الخدمات المالية الرقمية.

✓ الابتكار المستمر وسرعة التطور التقني:

تتسم شركات التكنولوجيا المالية بقدرتها العالية على الابتكار والتجديد المستمر في نماذج الأعمال والخدمات المقدمة، مستفيدة من التطورات المتسارعة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وتقنيات الحوسبة السحابية، مما يسمح لها بتقديم حلول مالية جديدة تتلاءم مع احتياجات السوق المتغيرة.

✓ التركيز على الحلول الرقمية بدل الفروع التقليدية:

تعتمد التكنولوجيا المالية على القنوات الرقمية بشكل أساسي، مثل التطبيقات الذكية والمنصات الإلكترونية، بدل الاعتماد على الفروع المصرفية التقليدية، وهو ما يقلل من التكاليف التشغيلية ويساعد على الوصول إلى العملاء في المناطق النائية والريفية.

✓ قابلية التوسع والانتشار السريع:

تتميز نماذج أعمال شركات التكنولوجيا المالية بقابليتها العالية للتوسع الجغرافي والوصول إلى عدد كبير من المستخدمين في فترة زمنية قصيرة، بفضل الطبيعة الرقمية للخدمات المقدمة وعدم الحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية المادية.

✓ التكامل مع الأنظمة المالية التقليدية:

تسعى العديد من شركات التكنولوجيا المالية إلى بناء شراكات مع البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، مما يسمح بتكامل الخدمات الرقمية مع النظام المالي الرسمي، ويعزز من كفاءة تقديم الخدمات ويزيد من انتشارها بين المستخدمين. (عزوز و بن ساهل، 2023)

✓ تعزيز الشفافية وتتبع المعاملات:

تتيح الحلول الرقمية إمكانية تتبع المعاملات المالية بشكل دقيق وآني، مما يعزز من مستوى الشفافية ويحد من الأخطاء والعمليات غير النظامية، ويسهم في تحسين الثقة في الخدمات المالية المقدمة. (عزوز و بن ساهل، 2023)

المبحث الثاني: العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي

1. المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول

المالي

تشير الدراسات الحديثة الى ان التكنولوجيا المالية الاسلامية تمثل احد اهم التحولات المعاصرة في القطاع المالي، لما توفره من حلول رقمية مبتكرة تجمع بين الكفاءة التكنولوجية والالتزام بالمبادئ الشرعية، وهو ما يجعلها اداة فعالة لتعزيز الشمول المالي في المجتمعات ذات الاغلبية المسلمة، بل وحتى في المجتمعات المتنوعة ثقافيا ودينيا. فالتحدي الاساسي الذي واجه الشمول المالي تقليديا لا يتمثل فقط في ضعف البنية التحتية المصرفية او ارتفاع تكاليف الخدمات المالية، بل يمتد ليشمل العوائق الثقافية والدينية وعدم الثقة في المؤسسات المالية التقليدية، وهو ما تسهم التكنولوجيا المالية الاسلامية في تجاوزه بشكل ملحوظ. (زروقي، 2023، صفحة 77)

• تمكين البنوك والمؤسسات المالية من الوصول الى الفئات المستبعدة ماليا:

تسهم الحلول الرقمية الاسلامية في توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية من خلال تجاوز القيود الجغرافية والبيروقراطية التي تميز العمل المصرفي التقليدي. فاعتماد التطبيقات الذكية والمحافظ الرقمية والمنصات الالكترونية يتيح للأفراد غير المتعاملين مع البنوك الاستفادة من خدمات الدفع والتحويل والادخار والتمويل الصغير دون الحاجة الى التوجه للفروع المصرفية، وهو ما يعد مهما بشكل خاص في المناطق الريفية والنائية التي تعاني من ضعف التغطية المصرفية. كما تسمح هذه الحلول بخفض تكاليف تقديم الخدمة على المؤسسات المالية، مما يجعلها اكثر قابلية لتقديم منتجات موجهة للفئات ذات الدخل المحدود، وبالتالي توسيع قاعدة المتعاملين مع النظام المالي الرسمي وتقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.

• تقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية:

تمثل الاعتبارات الدينية عاملا حاسما في عزوف شريحة واسعة من الافراد عن التعامل مع البنوك التقليدية، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات القائمة على الفائدة او الممارسات التي ينظر اليها على انها مخالفة لاحكام الشريعة الاسلامية. وفي هذا السياق، توفر التكنولوجيا المالية

الإسلامية حلولاً مبتكرة تقوم على صيغ تمويل شرعية، مثل المربحة والمضاربة والمشاركة والاجارة، في قالب رقمي سهل الاستخدام وسريع التنفيذ. ويسهم هذا التوافق بين الابتكار التكنولوجي والمرجعية الشرعية في تعزيز ثقة المستخدمين في المؤسسات المالية الإسلامية الرقمية، كما يشجع فئات كانت مستبعدة مالياً لأسباب دينية على الاندماج في النظام المالي الرسمي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مؤشرات الشمول المالي.

• **التثقيف المالي الرقمي ذو البعد الشرعي:**

لا يقتصر دور التكنولوجيا المالية الإسلامية على تقديم الخدمات المالية فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز الثقافة المالية والوعي الشرعي لدى الأفراد. فالتطبيقات والمنصات الرقمية توفر محتوى تعليمياً مبسطاً حول مفاهيم الادخار والاستثمار والتمويل، بالإضافة إلى توضيح الضوابط الشرعية المنظمة للمعاملات المالية، مما يساهم في رفع مستوى المعرفة المالية لدى المستخدمين، خاصة فئة الشباب والفئات ذات التعليم المحدود. ويساعد هذا التثقيف المالي الرقمي على تحسين جودة القرارات المالية المتخذة من قبل الأفراد، وتقليل المخاطر المرتبطة بسوء استخدام المنتجات المالية، كما يدعم بناء علاقة مستدامة بين المستخدم والمؤسسة المالية تقوم على الفهم والثقة المتبادلة.

• **خفض التكاليف وتعزيز الشفافية والمصادقية في المعاملات المالية:**

تسهم التقنيات الرقمية الحديثة في تحسين كفاءة العمليات المالية وخفض تكاليفها التشغيلية، سواء بالنسبة للمؤسسات المالية أو للمستخدمين النهائيين. فاعتماد الحلول الرقمية يقلل من الاعتماد على الهياكل التقليدية المكلفة، مثل الفروع والموارد البشرية الكبيرة، كما يسرع من تنفيذ المعاملات ويحد من الإجراءات الورقية. ومن جهة أخرى، تتيح التقنيات الرقمية تعزيز مستوى الشفافية في المعاملات المالية الإسلامية من خلال تتبع العمليات وتوثيقها رقمياً، وهو ما يعزز ثقة المستخدمين في نزاهة الخدمات المقدمة ويحد من ممارسات الغش والتلاعب. كما أن ارتفاع مستوى الشفافية والمصادقية يعد عاملاً مهماً في تشجيع الأفراد على الانخراط في النظام المالي الرسمي بدلاً من الاعتماد على القنوات غير الرسمية.

• تطوير منصات رقمية للتمويل الصغير والمتوسط ودعم ريادة الأعمال:

تلعب منصات التمويل الجماعي الإسلامي ونماذج التمويل المباشر بين الأفراد دوراً متزايداً في توفير مصادر تمويل بديلة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذين يواجهون عادة صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التقليدية بسبب ضعف الضمانات أو تعقيد الإجراءات. وتوفر هذه المنصات حلولاً تمويلية مرنة قائمة على صيغ شرعية، مما يفتح المجال أمام فئات واسعة من رواد الأعمال الشباب والنساء لولوج عالم الأعمال والمشاريع المدرة للدخل. ويساهم هذا التوجه في دعم الاقتصاد الحقيقي، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الاندماج المالي من خلال تحويل الفئات النشطة اقتصادياً من هامش النظام المالي إلى مركزه. (عليان و حافي، 2020، صفحة

(102)

يتضح مما سبق أن العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي علاقة تكاملية وتفاعلية، حيث تشكل التكنولوجيا أداة لخفض الحواجز المادية والتنظيمية والثقافية التي تعيق الاندماج المالي، في حين يوفر الإطار الشرعي الإسلامي عنصر الثقة والقبول الاجتماعي الضروري لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية. وعليه، يمكن اعتبار التكنولوجيا المالية الإسلامية رافعة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي المستدام، شريطة توفير البيئة التنظيمية المناسبة، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والهيئات الشرعية والجهات الحكومية.

2. المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية في ظل ابتكارات التكنولوجيا المالية

شهدت المنظومة المالية الإسلامية خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً من حيث الفعالية والنجاعة في الأسواق المالية المحلية والدولية، حيث استطاعت أن تفرض نفسها كبديل واقعي ومنافس للمنظومة المالية التقليدية. وقد ساهم هذا التطور في تعزيز مكانة المؤسسات المالية الإسلامية وزيادة قدرتها التنافسية، سواء من حيث حجم الأصول أو تنوع المنتجات أو الانتشار الجغرافي. ويعود هذا التطور أساساً إلى تنامي الطلب العالمي على الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء من طرف الأفراد أو المؤسسات، خاصة في ظل الالتزامات المالية المتكررة التي كشفت عن هشاشة بعض نماذج التمويل التقليدي القائمة على الربا والمضاربات العالية المخاطر.

وقد أدى هذا التوسع إلى تحقيق أرباح معتبرة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، كما شجع العديد من البنوك التقليدية على فتح نوافذ إسلامية أو تطوير منتجات مالية متوافقة مع الشريعة بهدف استقطاب شريحة أكبر من العملاء. كما شهد السوق المالي ظهور أدوات ومنتجات مالية إسلامية مبتكرة، مثل الصكوك، وصناديق الاستثمار الإسلامية، والتأمين التكافلي، وصيغ التمويل المختلفة كالمرابحة والمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع. وقد أسهم هذا التنوع في تلبية احتياجات شرائح مختلفة من المجتمع، من أفراد ومستثمرين وأصحاب مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مما عزز ديناميكية السوق المالية الإسلامية ووسع قاعدة المستفيدين منها.

ومن جهة أخرى، شكلت هذه الابتكارات المالية دفعة قوية للقطاع المالي عموماً، حيث أسهمت في تنشيط حركة الاستثمار والتمويل، وربط المدخرات بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية بدل الاقتصار على الأنشطة المالية البحتة. فالتحويل الإسلامي يقوم في جوهره على ربط المعاملات المالية بالاصول الحقيقية والأنشطة الإنتاجية، مما يقلل من الطابع الوهمي للقيم المالية ويحد من المضاربات المفرطة، وهو ما يعزز الاستقرار المالي ويساهم في تقليص احتمالات الازمات المالية. (بوعلام، 2022)

وقبل بروز هذه البدائل الإسلامية لم يكن أمام فئات واسعة من المجتمع، خاصة ذوي الدخل المحدود ورواد الأعمال الصغار، سوى اللجوء إلى القروض التقليدية القائمة على أسعار فائدة مرتفعة وشروط ائتمانية معقدة، مما كان يؤدي في كثير من الحالات إلى الوقوع في دوامة المديونية والعجز عن السداد. كما أن شريحة معتبرة من المجتمع كانت تعزف عن التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية لأسباب دينية وأخلاقية، وهو ما ساهم في اتساع ظاهرة الإقصاء المالي وحرمان فئات عديدة من فرص الاستفادة من الخدمات المصرفية الرسمية.

وفي هذا السياق، برزت الصيرفة الإسلامية منذ سبعينيات القرن الماضي كبديل مالي أخلاقي يهدف إلى الاستجابة لهذه الإشكالات من خلال تقديم نظام تمويلي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى رأسها تحريم الربا والغرر والميسر، والالتزام بمبادئ تقاسم المخاطر والعدالة والشفافية. وقد تمحورت أهداف الصيرفة الإسلامية حول توفير بدائل تمويلية حلال تراعي البعد

الاجتماعي والانساني، وتسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بدل تعظيم الربح على حساب الاستقرار الاجتماعي.

وتكتسي هذه المبادئ اهمية خاصة في مجال الشمول المالي، حيث تسهم الصيرفة الاسلامية في استقطاب الفئات المستبعدة ماليا، سواء بسبب ضعف الدخل او بسبب الاعتبارات الدينية، من خلال تقديم منتجات بسيطة وملائمة لاحتياجاتهم وقدراتهم المالية. كما تسمح صيغ التمويل الاسلامي بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الاعمال عبر اليات المشاركة في الربح والخسارة، مما يخفف العبء المالي عن اصحاب المشاريع مقارنة بالقروض التقليدية ذات الفائدة الثابتة، ويشجعهم على الاندماج في الدورة الاقتصادية الرسمية.

ومع التطور التكنولوجي المتسارع، برزت التكنولوجيا المالية الاسلامية كامتداد طبيعي للصيرفة الاسلامية التقليدية، حيث اسهمت في تعزيز كفاءة الخدمات المالية وتوسيع نطاق الوصول اليها من خلال القنوات الرقمية مثل التطبيقات البنكية، المحافظ الالكترونية، منصات التمويل الجماعي الاسلامي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. وقد ساعد ذلك على تجاوز القيود الجغرافية وتخفيض تكاليف المعاملات وتسريع وتيرة الخدمات، مما جعل الخدمات المالية الاسلامية أكثر قربا من الفئات المهمشة وسكان المناطق الريفية والنائية. (لطرش، 2021، صفحة 86)

وعليه، يمكن القول ان الجمع بين مبادئ التمويل الاسلامي وادوات التكنولوجيا المالية الحديثة يشكل رافعة حقيقية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير خدمات مالية عادلة وشفافة وشاملة، تراعي الخصوصيات الدينية والثقافية للمجتمعات الاسلامية، وتستجيب في الوقت ذاته لمتطلبات العصر من حيث السرعة والكفاءة والابتكار والمسؤولية الاجتماعية.

3. المطلب الثالث: دور التطبيقات والخدمات الرقمية الاسلامية في توسيع الشمول

المالي

اصبحت التطبيقات والخدمات الرقمية الاسلامية تمثل أحد اهم الادوات الحديثة لتعزيز الشمول المالي، نظرا لقدرتها على تجاوز العديد من القيود والعوائق التي تعيق وصول الافراد الى

الخدمات المالية التقليدية. فاعتماد القنوات الرقمية في تقديم الخدمات المالية يساهم في تقليص الفجوة بين المؤسسات المالية والمستخدمين، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف البنية التحتية المصرفية او محدودية انتشار الفروع البنكية، كما هو الحال في المناطق الريفية والنائية. وقد اتاح الانتشار الواسع للهواتف الذكية وشبكات الاتصال امكانية الوصول الى الخدمات المالية الاسلامية بسهولة، وفي اي وقت، وبأقل تكلفة مقارنة بالوسائل التقليدية.

وتسهم الحلول الرقمية الاسلامية في ادماج الفئات غير المشمولة ماليا من خلال توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الاساسية عبر منصات رقمية سهلة الاستخدام، مثل فتح الحسابات عن بعد، وتنفيذ عمليات الدفع والتحويل الالكتروني، والادخار، والحصول على التمويل الصغير وفق صيغ شرعية كالمضاربة والمرابحة والاجارة. ويعد هذا النوع من التمويل الرقمي مناسباً بشكل خاص لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحرفيين، والنساء، والشباب، باعتبارهم من أكثر الفئات تعرضاً للإقصاء المالي بسبب ضعف الضمانات او محدودية الدخل او تعقيد الاجراءات المصرفية التقليدية. (بوعلام، 2022)

كما تساهم التطبيقات المالية الاسلامية في تقليص التكاليف التشغيلية للمؤسسات المالية، الامر الذي ينعكس ايجاباً على تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء، حيث يمكن تقديم منتجات مالية بأسعار اقل وشروط أكثر مرونة مقارنة بالقنوات التقليدية. ويساعد ذلك على جذب شرائح جديدة من المجتمع كانت تعتبر الخدمات المصرفية مكلفة او غير مناسبة لظروفها الاقتصادية. ومن جهة اخرى، تتيح الحلول الرقمية الاسلامية امكانية تصميم منتجات مالية مخصصة تتناسب مع احتياجات المستخدمين المختلفة، بالاعتماد على تحليل البيانات الرقمية، مما يعزز فعالية الخدمات المالية ويوسع نطاق استخدامها.

الى جانب البعد الاقتصادي، تسهم الخدمات الرقمية الاسلامية في تعزيز البعد الاجتماعي للشمول المالي من خلال دعم مبادئ العدالة المالية والتكافل الاجتماعي التي يقوم عليها التمويل الاسلامي. حيث تتيح بعض المنصات الرقمية الاسلامية ادماج ادوات الزكاة والصدقات والوقف في منظومة الخدمات المالية، بما يساهم في توجيه الموارد المالية نحو الفئات الهشة ودعم مشاريعهم الانتاجية، وهو ما يعزز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات

الفقيرة والمهمشة. كما ان رقمنة هذه الادوات تسهم في رفع مستوى الشفافية والحوكمة في ادارتها، بما يزيد من ثقة المتعاملين ويشجعهم على المشاركة فيها.

كما تلعب التطبيقات الرقمية الاسلامية دورا مهما في نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي بالمفاهيم الاساسية للتمويل الاسلامي، من خلال توفير محتوى توعوي مبسط يشرح طبيعة العقود الشرعية، وحقوق وواجبات المتعاملين، ومخاطر المنتجات المالية، وكيفية ادارة الموارد المالية الشخصية. ويساعد هذا الجانب التثقيفي على تقليص فجوة المعرفة المالية، خاصة لدى الفئات ذات المستوى التعليمي المحدود، ويشجعهم على الانخراط بشكل أكبر في النظام المالي الرسمي بدل الاعتماد على القنوات غير الرسمية.

ولا يمكن اغفال الدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل في تعزيز الثقة والشفافية في المعاملات المالية الاسلامية الرقمية، حيث تتيح هذه التقنيات توثيق العمليات المالية بشكل امن وغير قابل للتلاعب، كما تساهم في تحسين ادارة المخاطر ومراقبة الامتثال لأحكام الشريعة من خلال أنظمة رقابة رقمية. ويؤدي ذلك الى رفع مستوى المصادقية والموثوقية في الخدمات المالية الاسلامية الرقمية، وهو عامل اساسي في تشجيع الافراد والمؤسسات الصغيرة على اعتماد هذه الحلول والانخراط في المنظومة المالية الرسمية. (النجداوي و غسان، 2023)

وبناء على ما سبق، يمكن القول ان التطبيقات والخدمات الرقمية الاسلامية تشكل رافعة اساسية لتعزيز الشمول المالي، ليس فقط من خلال توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية، بل ايضا عبر تحسين جودتها، وخفض تكلفتها، وتعزيز بعدها الاخلاقي والاجتماعي، بما ينسجم مع اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويسهم في ادماج الفئات غير المشمولة ماليا في الدورة الاقتصادية بشكل أكثر عدلا واستدامة.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للتكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي

1. المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية

أ- الدراسات باللغة العربية :

1) بوزيان عثمان، "أثر التكنولوجيا المالية (FinTech) على تعزيز الشمول المالي في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2022.

- **أهداف الدراسة:** سعت الدراسة إلى استكشاف الدور الذي تلعبه تقنيات الصيرفة الرقمية في توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف الإسلامية، وتركزت حول:
 - تحديد مدى تبني المصارف الإسلامية الخليجية لتطبيقات التكنولوجيا المالية.
 - قياس أثر الرقمنة المالية في الوصول إلى الفئات غير المستفيدة من الخدمات البنكية.
 - تحليل التحديات التنظيمية والشرعية التي تواجه التحول الرقمي الكامل.
- **منهج وأدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، مع استخدام أسلوب المقارنة بين مؤشرات الشمول المالي قبل وبعد الطفرة التقنية في الفترة (2015-2021)، بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف المركزية وقواعد بيانات البنك الدولي.
- **أهم النتائج المتوصل إليها:**

- ✓ أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين الاستثمار في التكنولوجيا المالية وزيادة معدلات الشمول المالي في دول الخليج.
- ✓ ساهمت تطبيقات الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية الإسلامية في تقليل تكلفة المعاملات بنسبة كبيرة، مما جذب ذوي الدخل المحدود.
- ✓ خلصت الدراسة إلى أن الفجوة التقنية لا تزال موجودة في الجوانب المتعلقة بالأمن السيبراني والتشريعات العابرة للحدود.

2) عزوز هنية وبن ساهل محمد، "دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء المصارف الإسلامية وتعزيز الشمول المالي: دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2023.

- **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين تبني حلول الـ FinTech والأداء المالي للمصارف الإسلامية، مع التركيز على:
 - ✓ تحليل أثر التطبيقات الذكية في الوصول إلى الفئات غير المصرفية في المجتمع السعودي.
 - ✓ تحديد مدى مساهمة الرقمنة في خفض التكاليف التشغيلية للمنتجات الإسلامية.
 - ✓ قياس رضا العملاء عن الخدمات المالية الرقمية المتوافقة مع الشريعة.
- **منهج وأدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة لمصرف الراجحي، مع تحليل التقارير المالية والسنوية للفترة بين (2018-2022).
- **أهم النتائج المتوصل إليها:**
 - ✓ التكنولوجيا المالية ساهمت في زيادة حصة المصرف السوقية من خلال جذب فئة الشباب المعتمدين على التقنية.
 - ✓ هناك ارتباط وثيق بين سهولة استخدام التطبيقات الرقمية وزيادة وتيرة الشمول المالي.
 - ✓ أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في الأمن السيبراني لحماية مدخرات العملاء في البيئة الرقمية.
- (3) بوقفة عبد الحق، "التكنولوجيا المالية الإسلامية كآلية لدعم التمويل الأصغر وتحقيق الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2022.
- **أهداف الدراسة:** تناولت الدراسة تقاطع التكنولوجيا المالية مع قطاع التمويل الأصغر (Microfinance)، وشاركت في:

- ✓ إبراز دور المحافظ الإلكترونية في توزيع القروض الحسنة والزكاة والوقف الرقمي.
- ✓ تحليل كيفية مساهمة الـ FinTech في تقليل المخاطر الائتمانية للمؤسسات الناشئة.
- ✓ دراسة العلاقة بين الرقمنة المالية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).
- منهج وأدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج المسح المكتبي وتحليل التقارير الصادرة عن صندوق النقد العربي ومنظمة التعاون الإسلامي حول التمويل الرقمي.
- أهم النتائج المتوصل إليها:
- ✓ التكنولوجيا المالية الإسلامية هي الأداة الأكثر فعالية للوصول إلى النساء والشباب في المناطق الريفية العربية.
- ✓ دمج "الزكاة الرقمية" في تطبيقات التكنولوجيا المالية يساهم في خلق شبكة أمان اجتماعي تدعم الشمول المالي.
- ✓ خلصت الدراسة إلى أن ضعف البنية التحتية للاتصالات في بعض الدول العربية هو العائق الأكبر أمام تعميم هذه التجربة.

ب- الدراسات باللغة الأجنبية :

- 4) Sreemoyee, G., & Shahrul, A., "The role of Islamic FinTech in digital financial inclusion and sustainable development post COVID-19: cross-country analysis", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 2024.

- أهداف الدراسة:
- ✓ هدفت الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تسريع الشمول المالي الرقمي بعد جائحة كوفيد-19، مع التركيز على:
- ✓ دراسة أثر التكنولوجيا المالية الإسلامية على مؤشر التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمي

- ✓ تحليل العلاقة بين الشمول المالي الرقمي وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)
- ✓ مقارنة مدى مرونة المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بالمؤسسات التقليدية أثناء الأزمات والصدمات العالمية.

• المنهجية والأدوات المستخدمة:

اعتمد الباحثان على تحليل تجريبي مقارنة بين عدة دول من منظمة التعاون الإسلامي، باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM)، مع توظيف مجموعة من المؤشرات الرقمية والمالية لقياس مستوى الشمول المالي الرقمي وأداء التكنولوجيا المالية الإسلامية.

• أهم النتائج:

- ✓ توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية الإسلامية ساهمت بشكل كبير في تعزيز مرونة قطاع المالية الإسلامية في مواجهة الصدمات الخارجية والأزمات العالمية.
- ✓ أظهرت النتائج أن الرقمنة في قطاع المالية الإسلامية لها تأثير إيجابي مباشر في تقليص الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات المالية.
- ✓ أكدت الدراسة أن دمج مقاصد الشريعة الإسلامية ضمن آليات الحوكمة الرقمية يعد عاملاً أساسياً لتحقيق نمو مستدام طويل الأجل.

5) Hasyim, A., & Ningsih, R., "The Impact of Islamic Fintech on Financial Inclusion for Small Medium Enterprises: A Case Study of Islamic P2P Financing", Journal of Islamic Management (JIM), 2023.

• أهداف الدراسة:

ركزت الدراسة على تحليل أثر التكنولوجيا المالية الإسلامية على الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال:

- ✓ تقييم فعالية التمويل الإسلامي القائم على الإقراض بين الأفراد (Islamic P2P Financing) في توفير التمويل ورأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ قياس مدى سهولة استخدام المنصات الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومدى فائدتها من وجهة نظر أصحاب المؤسسات والمقاولين.

• **المنهجية والأدوات المستخدمة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي من خلال توزيع استبيان على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم تحليل البيانات باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بالشمول المالي.

• **أهم النتائج:**

✓ توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي القائم على الإقراض بين الأفراد يمثل وسيلة فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المتعاملة مع البنوك، خاصة بسبب غياب الضمانات التقليدية المطلوبة في التمويل البنكي.

✓ أظهرت النتائج أن الثقافة المالية تلعب دوراً وسيطاً مهماً، حيث يؤدي ارتفاع مستوى الوعي المالي إلى استخدام أكثر فعالية لأدوات التكنولوجيا المالية الإسلامية.

✓ أكدت الدراسة أن التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يعد من أهم العوامل المؤثرة في تعزيز ثقة المستخدمين وتشجيعهم على تبني خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية داخل المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة.

6) Hasan, R., & Wahyuni, S., "Islamic Finance in the Digital Age: Fintech as a Civilizational Tool", MDPI - Religions Journal, 2026.

• **أهداف الدراسة:**

✓ هدفت الدراسة إلى استكشاف الإمكانيات الاستراتيجية للتكنولوجيا المالية الإسلامية باعتبارها أداة لتحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية الحضرية، مع التركيز على:

✓ تحليل التكامل بين العقود الذكية القائمة على تقنية البلوكتشين وأدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي مثل الزكاة والوقف.

✓ اقتراح إطار لما يعرف بـ "المقاصد الرقمية" من أجل تنظيم استخدام التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي في القطاع المالي الإسلامي.

• **المنهجية والأدوات المستخدمة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستكشافي النوعي، من خلال إجراء مقابلات معمقة مع خبراء في التكنولوجيا المالية، ومتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، وباحثين في الشريعة الإسلامية، إضافة إلى الاعتماد على مراجعة منهجية للأدبيات والدراسات السابقة.

• أهم النتائج:

- ✓ توصلت الدراسة إلى أن عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية عرف ارتفاعاً يقارب 30% خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2025، مما يعكس التحول المتسارع في القطاع المالي الإسلامي الرقمي.
- ✓ أظهرت النتائج أن رقمنة منصات الوقف والزكاة ساهمت بشكل كبير في تخفيض التكاليف التشغيلية وتعزيز الشفافية في توزيع الأموال والثروات.
- ✓ أوصت الدراسة باعتماد ما يعرف بالبيئة التنظيمية التجريبية (Regulatory Sandbox) الخاصة بالتكنولوجيا المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما يسمح بتحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي والالتزام بالضوابط الشرعية.

2. المطلب الثاني : الدراسات المتعلقة بالشمول المالي

أ- الدراسات باللغة العربية :

(7) بن مسعود كمال وبن عياد محمد، "واقع الشمول المالي في الدول العربية: دراسة تحليلية للمؤشرات والمتطلبات"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2022.

- **أهداف الدراسة :** هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع الشمول المالي في المنطقة العربية وتحديد الفجوات بين الدول، وتركزت حول:

- ✓ تحليل مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية (عدد الفروع، أجهزة الصراف الآلي).
- ✓ تحديد المعوقات الهيكلية التي تمنع الأفراد من فتح حسابات مصرفية.
- ✓ إبراز أهمية الاستقرار النقدي كقاعدة أساسية لتحقيق الشمول المالي.

- منهج وأدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على قاعدة بيانات (Global Findex) التابعة للبنك الدولي، وإجراء تحليل مقارنة لمؤشرات الشمول المالي لعامي 2017 و2021.
- أهم النتائج المتوصل إليها:

✓ تفاوت كبير في مستويات الشمول المالي بين الدول العربية (دول الخليج في المقدمة).

✓ ارتفاع تكلفة الخدمات المادية والبعد الجغرافي هما أكبر عائقين أمام الفئات الضعيفة.

✓ أكدت الدراسة أن تعزيز الشمول المالي يتطلب "إرادة سياسية" وتشريعات تحمي المستهلك المالي.

(8) حميدات السعيد، "أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة حمة لخضر بالوادي، 2023.

- أهداف الدراسة: سعت الدراسة إلى الربط بين إدماج الأفراد في المنظومة المالية وتحسين مستويات المعيشة، من خلال:

✓ قياس أثر الشمول المالي في تقليص معدلات الفقر والبطالة.

✓ دراسة دور القروض المصغرة في تمكين المرأة اقتصادياً.

✓ تحليل العلاقة بين الادخار الرسمي وزيادة الاستثمارات القومية.

- منهج وأدوات الدراسة: استخدم الباحث المنهج التحليلي الاستنباطي، مع مراجعة شاملة لتقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (SDGs).

- أهم النتائج المتوصل إليها:

✓ الشمول المالي يساهم في تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي، مما يزيد من الحصيلة الضريبية للدولة.

- ✓ توفير حسابات ادخارية آمنة يقلل من الصدمات المالية للأسر الفقيرة.
- ✓ خلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي "أداة تمكين" قوية إذا ما اقترنت ببرامج الثقافة المالية.

(9) مراني مريم، "الشمول المالي الرقمي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي: دراسة حالة مجموعة من الدول العربية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 2021.

- **أهداف الدراسة:** ركزت هذه الدراسة على الجانب "الرقمي" للشمول المالي وأهميته في ظل الأزمات، وناقشت:

✓ دور المحافظ الإلكترونية في تسهيل التحويلات المالية الحكومية (الدعم الاجتماعي).

✓ أثر التحول الرقمي في تقليل الاعتماد على السيولة النقدية (Cashless Society).

✓ تحديد المخاطر الناتجة عن التوسع الرقمي السريع (الأمن السيبراني).

- **منهج وأدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة على **منهج دراسة الحالة (Case Study)** لمجموعة من الدول (مصر، الأردن، الجزائر) باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات الصادرة عن البنوك المركزية.
- **أهم النتائج المتوصل إليها:**

✓ الرقمنة المالية أدت إلى قفزة نوعية في نسب الشمول المالي خلال فترة جائحة كورونا.

✓ التكنولوجيا المالية قللت من "عزلة" المناطق النائية ماليا بشكل لم تفعله البنوك التقليدية لعقود.

- أوصت الدراسة بضرورة إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي" لتوحيد جهود القطاعين العام والخاص.

ب- الدراسات باللغة الأجنبية :

10) Ozili, P. K., "Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability", Borsa Istanbul Review, 2018 (Updated Analysis 2021).

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى استكشاف الصلة المباشرة بين التمويل الرقمي ومستويات الشمول المالي في الاقتصاديات النامية، وركزت على:
 - تقييم كيف تساهم الصيرفة عبر الهاتف المحمول في تقليل حاجز "المسافة الجغرافية" لسكان المناطق الريفية.
 - تقدير أثر شفافية المعاملات الرقمية على الاستقرار المالي.
 - تحليل دور المدفوعات الرقمية الحكومية للأفراد (G2P) في إدراج الفئات الفقيرة ضمن النظام المالي.
- **منهج وأدوات الدراسة:** استخدم البحث المنهج النوعي والمقارن (Qualitative and Comparative Method)، من خلال تحليل بيانات مستمدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عبر العديد من الأسواق الناشئة في أفريقيا وآسيا.
- **أهم النتائج المتوصل إليها:**

- ✓ يعزز التمويل الرقمي الشمول المالي بشكل كبير من خلال توفير الوصول إلى الخدمات على مدار الساعة. (24/7)
- ✓ يوجد ارتباط إيجابي بين الارتفاع في معدلات انتشار الهواتف المحمولة والزيادة في عدد الحسابات المصرفية الرسمية.
- ✓ حذرت الدراسة من أن "الاستبعاد الرقمي" (نقص الإنترنت أو الهواتف الذكية) قد يخلق نوعاً جديداً من الفجوات المالية إذا لم يتم معالجته من قبل السياسات الحكومية.

○

11) Grohmann, A., Klühs, T & Menkhoff, L., "Does Financial Literacy Improve Financial Inclusion? Cross-Country Evidence", World Development Journal, 2018.

- **أهداف الدراسة:** تبحث هذه الدراسة العالمية فيما إذا كان مجرد توفير الخدمات المالية كافياً، أم أن "المعرفة" هي المفتاح الحقيقي، وركزت على:
 - ✓ قياس أثر التعليم المالي على استخدام المنتجات المالية الرسمية.
 - ✓ تحديد ما إذا كان للثقافة المالية تأثير أقوى على الشمول المالي من البنية التحتية التقليدية (أجهزة الصراف الآلي/البنوك).
- **منهج وأدوات الدراسة:** استخدم المؤلفون **منهجاً كميًا (Quantitative Approach)** باستخدام قاعدة بيانات ضخمة من مسح وكالة "ستاندرد آند بورز" (P&S) للثقافة المالية العالمية، والذي شمل أكثر من 140 دولة، كما طبقوا **تحليل الانحدار (Regression Analysis)** لعزل وتحديد آثار الثقافة المالية بشكل دقيق.
 - **أهم النتائج المتوصل إليها:**
 - ✓ تعد الثقافة المالية مؤشراً قوياً ذا دلالة إحصائية للتنبؤ بمستوى الشمول المالي في جميع أنحاء العالم.
 - ✓ حتى في حال توفر البنوك مادياً (جغرافياً)، فإن الأشخاص ذوي الثقافة المالية المنخفضة يميلون للبقاء "خارج النظام المصرفي" بسبب الخوف أو نقص الثقة.
 - ✓ تشير النتائج إلى أنه لكي تتجح سياسات الشمول المالي، يجب أن تكون مقترنة ببرامج وطنية للتعليم المالي.
- 12) Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D., "Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence", World Bank Policy Research Working Paper, 2020.
- **أهداف الدراسة:** تراجع هذه الدراسة الشاملة التي أعدها خبراء البنك الدولي أحدث الأدلة العالمية حول الشمول المالي، وتحددت أهدافها في:

- ✓ توثيق التقدم المحرز في قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) على مدار العقد الماضي.
- ✓ تحليل كيفية قيام ابتكارات التكنولوجيا المالية (مثل المحافظ الإلكترونية) بكسر الحواجز المصرفية التقليدية.
- ✓ فحص أثر الشمول المالي في الحد من تفاوت الدخل وتحقيق النمو الشامل.
- منهج وأدوات الدراسة: اتبعت الدراسة منهجية المراجعة التجريبية (Empirical Review Methodology)، من خلال تجميع وتركيب نتائج مئات الدراسات الجزئية والمسوحات الوطنية التي أجريت بين عامي 2011 و2020.
- أهم النتائج المتوصل إليها:
- ✓ تعد التكنولوجيا الرقمية المحرك الأول والأكبر للشمول المالي خلال السنوات العشر الماضية.
- ✓ ثبت أن الشمول المالي يساعد الأفراد على الخروج من دائرة الفقر من خلال تمكينهم من الاستثمار في التعليم والصحة.
- ✓ أبرزت الورقة البحثية أن "جودة الشمول" (حماية المستهلك والتسعير العادل) أصبحت الآن أكثر أهمية من مجرد "الوصول إلى الشمول".

3. المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول الاسلامي

أ- الدراسات باللغة العربية :

(13) بن لطرش مريم وآخرون: "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

الإسلامي: تجارب دولية مع الإشارة لحالة الجزائر"

- أهداف الدراسة: سعت الدراسة إلى تبيان كيف يمكن للتطبيقات التقنية الحديثة أن تخدم مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وركزت على:

- ✓ تحليل دور المنصات الرقمية في تقليل تكاليف المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة.

- ✓ بحث سبل وصول الفئات المهمشة للتمويل الإسلامي عبر التكنولوجيا (Fintech).
- ✓ استعراض تجارب رائدة في ماليزيا وإندونيسيا ومقارنتها بالوضع في الجزائر.
- **منهج وأدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات حول سوق التكنولوجيا المالية، مع دراسة حالة استشرافية لواقع الصيرفة الإسلامية الرقمية في الجزائر.
- **أهم النتائج المتوصل إليها:**
 - ✓ التكنولوجيا المالية تساهم في تجاوز العوائق الدينية عبر تقديم منتجات شرعية مبسطة تقنيا.
 - ✓ هناك فجوة رقمية وتشريعية في الجزائر تعيق الانطلاق الكامل لخدمات الـ FinTech الإسلامي.
 - ✓ الرقمنة تزيد من شفافية العقود الإسلامية (مراجعة، مشاركة) مما يعزز ثقة المتعاملين.
- 14) عثمان محمد والزبيدي حمزة: "أثر التكنولوجيا المالية (Fintech) في تحقيق الشمول المالي بالبنوك الإسلامية الأردنية"**
 - **أهداف الدراسة:** ركزت الدراسة على قياس مدى تأثير التبني التقني داخل المصارف الإسلامية على توسيع قاعدة العملاء، من خلال:
 - ✓ قياس أثر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (Mobile Banking) على انتشار الصيرفة الإسلامية.
 - ✓ دراسة دور المحافظ الإلكترونية في جذب الأفراد الذين لا يملكون حسابات بنكية تقليدية.

- **منهج وأدوات الدراسة:** استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي، حيث تم توزيع استبانات على موظفي وعملاء البنوك الإسلامية في الأردن، واستخدمت أساليب إحصائية (SPSS) لتحليل الأثر.
- **أهم النتائج المتوصل إليها:**

- ✓ وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي في البيئة الأردنية.
- ✓ الخدمات التقنية قللت من "عزوف" الأفراد عن التعامل مع المصارف بسبب البعد الجغرافي.
- ✓ أوصت الدراسة بضرورة استثمار البنوك الإسلامية في تقنيات "البلوكشين" لتوثيق المعاملات بفعالية أكبر.

15) عبد الله خالد: "الشمول المالي الإسلامي في ظل التحول الرقمي: الفرص والتحديات"

- **بيانات النشر:** المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، فلسطين، 2022.
- **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى رسم خارطة طريق للتحول الرقمي في المؤسسات المالية الإسلامية، وشملت:
- ✓ توضيح العلاقة التبادلية بين التكنولوجيا المالية وتوسيع قاعدة المستفيدين من التمويل غير الربحي (زكاة، قروض حسنة).
- ✓ تحديد المخاطر السيبرانية التي تهدد الشمول المالي الإسلامي.
- **منهج وأدوات الدراسة:** المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتقارير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).
- **أهم النتائج المتوصل إليها:**
- التكنولوجيا المالية تعتبر أداة تمكين قوية للوصول إلى الفقراء عبر تطبيقات التمويل الأصغر الإسلامي.

- أكبر التحديات هي غياب إطار تنظيمي موحد يجمع بين المتطلبات الشرعية والتقنية.
- ضرورة توعية الجمهور بالثقافة المالية الرقمية لضمان استخدام آمن وفعال للخدمات.

ب- الدراسات باللغة الأجنبية:

16) Ha et al. : "FinTech Innovation and Islamic Finance: A Thematic Literature Review"

أهداف الدراسة: قدمت هذه الدراسة مراجعة منهجية للأدبيات العلمية حول كيفية تعزيز الابتكار التقني للتمويل الإسلامي، وركزت على:

- تحليل دور المدفوعات عبر الهاتف المحمول وتقنيات سجلات المحاسبة الموزعة.(Blockchain)
- استكشاف آليات تقليل تكاليف المعاملات وتحسين الوصول للفئات غير المصرفية.
- تحديد الفجوات في الحوكمة الشرعية والرقابة التنظيمية.

منهج وأدوات الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج المرجعي (Systematic Literature Review) من خلال تحليل مئات الأوراق البحثية المنشورة بين عامي 2018 و2024، مع تصنيف المواضيع حسب محاور الابتكار والشمول.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- هناك توافق قوي بين أهداف الابتكار التقني ومبادئ التمويل الإسلامي (مثل مشاركة المخاطر والشفافية).
- التكنولوجيا المالية انتقلت من كونها موضوعاً ناشئاً إلى ركيزة أساسية في الوساطة المالية الشرعية.

- الحاجة ماسة إلى "تنسيق تنظيمي" دولي لضمان توافق التقنيات الحديثة مع المعايير الشرعية العالمية.

17) Baghdad Bay Ghali : "The Role of Islamic Fintech in Enhancing Digital Financial Inclusion: Reality and Prospects"

- **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور المحوري للتكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي الرقمي، وركزت على:
 - ✓ أدوات الصيرفة عبر الهاتف المحمول والتمويل الجماعي (Crowdfunding) والتمويل من الأقران (P2P)
 - ✓ دور الزكاة الرقمية والوقف الإلكتروني في الحد من الفقر.
 - ✓ توفير حلول مالية أخلاقية خالية من الفوائد للسكان الذين يعانون من نقص الخدمات المصرفية.
- **منهج وأدوات الدراسة:** استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مع استعراض الآفاق المستقبلية لنمو هذا القطاع عالمياً، بالتركيز على المجتمعات الإسلامية.
- **أهم النتائج المتوصل إليها:**
 - ✓ التكنولوجيا المالية الإسلامية أصبحت ضرورة اقتصادية لا غنى عنها لتحقيق الشمول.
 - ✓ رغم النمو الكبير، لا تزال هناك تحديات قانونية وتقنية تعيق التوسع العالمي الكامل.
 - ✓ الرقمنة ساهمت بشكل فعال في تسهيل وصول الفئات الضعيفة إلى الخدمات المالية الأخلاقية.

18) Rabbani, M. R. : "Fintech innovations, scope, challenges, and implications in Islamic Finance: A systematic analysis"

- **أهداف الدراسة:** ركزت الدراسة على تحليل النطاق الواسع لابتكارات التكنولوجيا المالية في قطاع التمويل الإسلامي وتأثيراتها، من خلال:
 - دراسة تأثير البلوكشين والذكاء الاصطناعي على المنتجات المتوافقة مع الشريعة.
 - تحديد التحديات التي تواجه اندماج التكنولوجيا في المؤسسات المالية الإسلامية التقليدية.
- **منهج وأدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي (Systematic Analysis) للبيانات النوعية والتقارير الصادرة عن الهيئات المالية الدولية المعنية بالاقتصاد الإسلامي.
- **أهم النتائج المتوصل إليها:**
 - التكنولوجيا المالية توفر فرصة ذهبية للمصارف الإسلامية لتقليل تكاليف التشغيل التي كانت مرتفعة مقارنة بالبنوك التقليدية.
 - الابتكارات التقنية تعزز من مرونة النظام المالي الإسلامي ضد الصدمات الاقتصادية.
 - أوصت الدراسة بضرورة دمج "المهارات الرقمية" ضمن تكوين الكوادر العاملة في الرقابة الشرعية.

4. المطلب الرابع: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الجدول رقم 01: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية		نتائج الدراسة السابقة
	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	
الدراسات باللغة العربية			
بوزيان عثمان، "أثر التكنولوجيا المالية (FinTech) على تعزيز	•نتقاطع مع دراستنا في دراسة دور التكنولوجيا المالية	•ركزت على دول مجلس التعاون الخليجي فقط .	•توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين

استخدام التكنولوجيا المالية ومستوى الشمول المالي في المصارف الإسلامية . •ساهمت الخدمات المصرفية الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والتطبيقات الإلكترونية في زيادة عدد العملاء المستفيدين من الخدمات المالية . •بينت الدراسة أن تطور البنية التحتية الرقمية في دول الخليج ساعد على تسريع اعتماد التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية . •أكدت النتائج أن التكنولوجيا المالية تمثل أداة فعالة لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل التكاليف التشغيلية للمصارف .	•بينما تتناول دراستنا العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي بشكل أشمل..	في تعزيز الشمول المالي في المصارف الإسلامية . •تؤكد أهمية الابتكار المالي الرقمي في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية.	الشمول المالي في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
•أظهرت النتائج أن استخدام التكنولوجيا المالية ساهم في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية في مصرف الراجحي . •ساعدت التقنيات الرقمية في توسيع قاعدة العملاء وزيادة سرعة تنفيذ العمليات المالية . •ساهمت الخدمات الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل وصول الأفراد والمؤسسات الصغيرة إلى الخدمات المصرفية . •أكدت الدراسة أن الاستثمار في التكنولوجيا المالية يعد عاملا رئيسيا في تطوير الأداء التنافسي للمصارف الإسلامية.	•ركزت الدراسة على دراسة حالة مصرف الراجحي فقط . •بينما تتناول دراستنا الإطار العام للتكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي.	تتناول مثل دراستنا دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في المصارف الإسلامية .	عزوز هنية، وبن ساهل محمد، "دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء المصارف الإسلامية وتعزيز الشمول المالي: دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
•أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية الإسلامية تسهم في تسهيل تقديم خدمات التمويل الأصغر للفئات محدودة الدخل . •ساعدت المنصات الرقمية والتطبيقات المالية في تقليل تكاليف التمويل وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية . •أكدت الدراسة أن اعتماد التكنولوجيا المالية يمكن أن يعزز الإدماج المالي للفئات غير المتعاملة مع البنوك .	•ركزت على التمويل الأصغر كوسيلة لتحقيق الشمول المالي . •بينما تتناول دراستنا التكنولوجيا المالية الإسلامية بشكل أوسع.	تتقاطع مع دراستنا في تحليل دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي .	بوقفة عبد الحق، "التكنولوجيا المالية الإسلامية كآلية لدعم التمويل الأصغر وتحقيق الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.

• أوصت الدراسة بضرورة تطوير الأطر التنظيمية لدعم الابتكار المالي الإسلامي. • بينت الدراسة أن مستوى الشمول المالي في العديد من الدول العربية ما يزال منخفضا مقارنة بالدول المتقدمة . • أظهرت النتائج أن هناك فجوة كبيرة في الوصول إلى الخدمات المصرفية خاصة في المناطق الريفية . • أكدت الدراسة أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تساهم في تحسين مؤشرات الشمول المالي إذا تم دعمها بسياسات مناسبة . • أوصت بضرورة تعزيز الثقافة المالية وتطوير البنية التحتية الرقمية .	• ركزت هذه الدراسة على تحليل مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية مثل نسبة امتلاك الحسابات المصرفية ومستوى استخدام الخدمات المالية . • بينما ركزت دراستنا على دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحسين هذه المؤشرات . • أي أن دراستنا تركز على الأداة (FinTech) الإسلامي () بينما ركزت الدراسة على قياس الواقع والمؤشرات.	• تتقاطع مع دراستنا في الاهتمام بموضوع الشمول المالي وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية . • تشير الدراسات إلى أهمية تحسين الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة ماليا .	بن مسعود كمال، وبن عباد واقع الشمول المالي "محمد، في الدول العربية: دراسة تحليلية للمؤشرات ، مجلة "والمتطلبات اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي بركة، الجزائر.
• توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الشمول المالي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل معدلات الفقر . • ساهم توسيع الوصول إلى الخدمات المالية في تحسين فرص الاستثمار وزيادة الإنتاجية الاقتصادية . • أكدت النتائج أن الشمول المالي يؤدي إلى تحسين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.	• ركزت الدراسة على نتائج الشمول المالي وتأثيره على التنمية . • بينما ركزت دراستنا على الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الشمول المالي، وخاصة التكنولوجيا المالية الإسلامية.	• تتفق مع دراستنا في إبراز أهمية الشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . • تشير الدراسات إلى أن توسيع نطاق الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفقر.	حميدات السعيد، "أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.
• أظهرت الدراسة أن توسيع استخدام الخدمات المالية الرقمية يساهم في تعزيز الاستقرار المالي . • ساعدت التقنيات الرقمية في زيادة الشفافية في المعاملات المالية وتقليل الاقتصاد غير الرسمي . • أكدت النتائج أن الشمول المالي الرقمي يساهم في تحسين كفاءة النظام المالي وزيادة الثقة في المؤسسات المالية .	• ركزت على علاقة الشمول المالي الرقمي بالاستقرار المالي . • بينما ركزت دراستنا على دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.	• تناولت الدراسة الشمول المالي الرقمي الذي يعد أحد مخرجات استخدام التكنولوجيا المالية . • تتفق مع دراستنا في التأكيد على دور الرقمنة في تطوير الخدمات المالية.	مراني مريم، "الشمول المالي الرقمي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي: دراسة حالة مجموعة من الدول العربية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية.

•توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية الإسلامية تلعب دوراً مهماً في توسيع نطاق الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. •أظهرت التجارب الدولية أن استخدام التقنيات الرقمية مثل المدفوعات الإلكترونية والمنصات التمويلية يساعد في تعزيز الشمول المالي. •أكدت الدراسة أن الجزائر تمتلك إمكانات كبيرة لتطوير التكنولوجيا المالية لكنها تحتاج إلى تحسين الإطار التنظيمي والبنية التحتية الرقمية.	•ركزت هذه الدراسة على عرض تجارب دولية مختلفة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. •بينما تهدف دراستنا إلى تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي بصورة أكثر تركيزاً على الإطار المفاهيمي أو التحليلي. •كما أن الدراسة اعتمدت على مقارنة التجارب الدولية في حين قد تركز دراستنا على تحليل دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي ضمن سياق محدد أو منظور أشمل.	•تتقاطع هذه الدراسة بشكل واضح مع دراستنا في تناول العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في إطار التمويل الإسلامي. •تشير الدراسات إلى أن التكنولوجيا المالية تعد من أهم الأدوات الحديثة التي تساعد على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. •كما تؤكدان على أهمية الابتكار المالي الرقمي مثل الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في إدماج الفئات غير المتعاملة مع البنوك ضمن النظام المالي الرسمي.	بن لطرش مريم وآخرون، "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الإسلامي: تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر." عثمان محمد، والزبيدي حمزة، "أثر التكنولوجيا المالية (FinTech) في تحقيق الشمول المالي بالبنوك الإسلامية الأردنية."
•أظهرت الدراسة وجود تأثير إيجابي للتكنولوجيا المالية على مستوى الشمول المالي في البنوك الإسلامية الأردنية. •ساهمت الخدمات المصرفية الرقمية في تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات المالية. •أكدت النتائج أن تطوير الابتكار المالي والتكنولوجي يعزز قدرة البنوك الإسلامية على استقطاب شرائح جديدة من العملاء.	•ركزت هذه الدراسة على البنوك الإسلامية في الأردن فقط كبيئة تطبيقية محددة. •بينما تسعى دراستنا إلى دراسة العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي من منظور أوسع قد يشمل أكثر من بيئة اقتصادية أو تحليل نظري شامل. •كما أن الدراسة اعتمدت على تحليل واقع البنوك الإسلامية الأردنية، في حين قد تعتمد دراستنا على تحليل أعمق لمفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية وأثرها في الشمول المالي بشكل عام.	•تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في تحليل تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في البنوك الإسلامية. •تؤكد الدراسات أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي الإسلامي يساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة كفاءة تقديمها. •كما تشير إلى أن استخدام التقنيات الحديثة مثل التطبيقات المصرفية الإلكترونية والخدمات الرقمية يساهم في إدماج شرائح جديدة من المجتمع في النظام المالي.	عبد الله خالد، "الشمول المالي الإسلامي في ظل التحول الرقمي: الفرص والتحديات."
•توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يتيح فرصاً كبيرة لتعزيز الشمول المالي الإسلامي. •بينت النتائج أن التكنولوجيا المالية تساعد في تقديم خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة. •في المقابل، أشارت الدراسة إلى وجود تحديات تنظيمية وتقنية قد تعيق انتشار هذه الخدمات في بعض الدول.	•ركزت هذه الدراسة بشكل رئيسي على تحليل الفرص والتحديات المرتبطة بتطبيق الشمول المالي الإسلامي في ظل التحول الرقمي. •بينما تركز دراستنا بشكل أساسي على دور التكنولوجيا المالية الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي وليس فقط على التحديات. •كما أن هذه الدراسة تناولت الموضوع من منظور وصفي وتحليلي عام، في حين قد تعتمد	•تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في التركيز على الشمول المالي الإسلامي في ظل التحول الرقمي والتكنولوجي. •تؤكد الدراسات أن التكنولوجيا المالية تمثل فرصة مهمة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. •كما تشير إلى أن التحول الرقمي في القطاع المالي الإسلامي يمكن أن يساهم في	عبد الله خالد، "الشمول المالي الإسلامي في ظل التحول الرقمي: الفرص والتحديات."

	دراستنا على تحليل أكثر تخصصا للعلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي.	تقليل الفجوة المالية وتحقيق قدر أكبر من الإدماج المالي.	
الدراسات باللغة الأجنبية			
• توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية الإسلامية ساهمت بشكل كبير في تعزيز مرونة قطاع المالية الإسلامية في مواجهة الأزمات والصدمات العالمية . • أظهرت النتائج أن الرقمنة المالية ساعدت على تقليص الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية . • أكدت الدراسة أن دمج مقاصد الشريعة الإسلامية ضمن الحوكمة الرقمية يعد عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة طويلة الأجل.	• اعتمدت الدراسة على تحليل مقارنة بين عدة دول من منظمة التعاون الإسلامي، بينما تركز دراستنا على الجزائر مع الاستفادة من بعض التجارب الدولية . • اهتمت الدراسة بالعلاقة بين التكنولوجيا المالية وأهداف التنمية المستدامة، في حين تركز دراستنا على مدى إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر .	تتشابه مع دراستنا في تناول دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي الرقمي . • تؤكد أهمية الرقمنة المالية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية . • تركز على مساهمة التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.	Freemoyee, G., & Shahrul, A., "The role of Islamic FinTech in digital financial inclusion and sustainable development post COVID-19: cross-country analysis", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 2024.
• توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي القائم على الإقراض بين الأفراد يمثل وسيلة فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المتعاملة مع البنوك . • أظهرت النتائج أن الثقافة المالية تلعب دورا مهما في فعالية استخدام التكنولوجيا المالية الإسلامية . • أكدت الدراسة أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يعد عاملا رئيسيا في تعزيز ثقة المستخدمين وتشجيعهم على تبني الخدمات الرقمية الإسلامية.	• ركزت الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى التمويل الإسلامي القائم على الإقراض بين الأفراد (P2P Financing)، بينما تتناول دراستنا التكنولوجيا المالية الإسلامية بشكل أشمل . • اعتمدت الدراسة على حالة تطبيقية مرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين تهتم دراستنا بتحليل واقع الجزائر وإمكانية التطبيق على مستوى الاقتصاد الوطني.	• تتقاطع مع دراستنا في إبراز دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي . • تؤكد أهمية الحلول الرقمية الإسلامية في دعم الفئات غير المستفيدة من الخدمات البنكية التقليدية . • تشترك مع دراستنا في التركيز على أهمية الثقة والتوافق الشرعي في انتشار التكنولوجيا المالية الإسلامية.	Hasyim, A., & Ningsih, R., "The Impact of Islamic Fintech on Financial Inclusion for Small Medium Enterprises: A Case Study of Islamic P2P Financing", Journal of Islamic Management (JIM), 2023.
• توصلت الدراسة إلى أن عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية عرف ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2021-2025 . • أظهرت النتائج أن رقمنة الوقف والزكاة ساهمت في تعزيز الشفافية وتقليل التكاليف التشغيلية . • أوصت الدراسة بضرورة اعتماد بيانات تنظيمية تجريبية خاصة بالتكنولوجيا المالية	• ركزت الدراسة على الجوانب الحضارية والاستراتيجية للتكنولوجيا المالية الإسلامية وعلى استخدام تقنيات متقدمة مثل البلوكتشين والذكاء الاصطناعي . • بينما تركز دراستنا بشكل أساسي على إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر .	• تتشابه مع دراستنا في دراسة التكنولوجيا المالية الإسلامية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . • تؤكد أهمية الابتكار الرقمي الإسلامي في تطوير النظام المالي وتحقيق العدالة الاقتصادية . • تشترك مع دراستنا في التركيز على ضرورة وجود إطار تنظيمي يواكب تطور التكنولوجيا المالية الإسلامية.	Hasan, R., & Wahyuni, S., "Islamic Finance in the Digital Age: Fintech as a Civilizational Tool", MDPI - Religions Journal, 2026.

الإسلامية لتحقيق التوازن بين الابتكار والالتزام الشرعي.			
•توصلت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي يعزز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية بشكل مستمر وسهل الوصول . •أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين انتشار الهواتف المحمولة وارتفاع عدد الحسابات البنكية الرسمية . •حذرت الدراسة من أن ضعف الوصول إلى الإنترنت والهواتف الذكية قد يؤدي إلى ظهور شكل جديد من الإقصاء المالي الرقمي إذا لم تتم معالجته عبر السياسات الحكومية.	•ركزت الدراسة على التمويل الرقمي بشكل عام في الأسواق الناشئة بأفريقيا وآسيا، بينما تركزت دراستنا على التكنولوجيا المالية الإسلامية وإمكانية تطبيقها في الجزائر . •تناولت الدراسة أثر المدفوعات الحكومية الرقمية والخدمات عبر الهاتف المحمول، في حين تهتم دراستنا بربط التكنولوجيا المالية الإسلامية بالشمول المالي.	•تتشابه مع دراستنا في دراسة أثر التمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي . •تؤكد أهمية الخدمات المالية الرقمية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية للفئات المهمشة . •تشترك مع دراستنا في إبراز دور التكنولوجيا الحديثة في تطوير النظام المالي وتحقيق الاستقرار المالي.	Ozili, P. K., "Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability", Borsa Istanbul Review, 2018 (Updated Analysis 2021).
•توصلت الدراسة إلى أن الثقافة المالية تعد من أهم المؤشرات المؤثرة في مستوى الشمول المالي عالميا . •بينت النتائج أن ضعف المعرفة المالية يؤدي إلى عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات البنكية حتى في حال توفرها جغرافيا . •أكدت الدراسة أن نجاح سياسات الشمول المالي يتطلب ربطها ببرامج وطنية للتثقيف والتعليم المالي.	•ركزت الدراسة على أثر الثقافة المالية على الشمول المالي على المستوى العالمي، بينما تركزت دراستنا على التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر . •اهتمت الدراسة بقياس أثر التعليم المالي مقارنة بالبنية التحتية التقليدية، في حين تهتم دراستنا بتحليل إمكانيات تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية.	•تتقاطع مع دراستنا في إبراز أهمية الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي . •تؤكد ضرورة رفع الوعي المالي إلى جانب تطوير الخدمات الرقمية والمصرفية . •تشترك مع دراستنا في الاهتمام بالعوامل المؤثرة في اندماج الأفراد داخل النظام المالي الرسمي.	Grohmann, A., Klühs, T., & Menkhoff, L., "Does Financial Literacy Improve Financial Inclusion? Cross-Country Evidence", World Development Journal, 2018.

•توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا الرقمية أصبحت المحرك الرئيسي للشمول المالي خلال السنوات الأخيرة . •أظهرت النتائج أن الشمول المالي يساهم في تقليص الفقر وتحسين مستوى المعيشة من خلال تسهيل الوصول إلى التعليم والصحة والتمويل . •أكدت الدراسة أن جودة الشمول المالي، مثل حماية المستهلك والشفافية، أصبحت أكثر أهمية من مجرد إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية.	•اعتمدت الدراسة على مراجعة عالمية للأدلة التجريبية المتعلقة بالشمول المالي، بينما تركز دراستنا على حالة الجزائر والتكنولوجيا المالية الإسلامية . •تناولت الدراسة الشمول المالي بصورة عامة دون التركيز على الجانب الإسلامي أو خصوصية الدول الإسلامية.	•تتشابه مع دراستنا في التركيز على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية . •تؤكد أهمية الابتكار المالي الرقمي في تجاوز الحواجز التقليدية أمام الخدمات المصرفية . •تتشارك مع دراستنا في إبراز العلاقة بين الشمول المالي وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.	Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Singer, D., "Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence", World Bank Policy Research Working Paper, 2020.
---	--	---	---

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الدراسات السابقة

❖ خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن التكنولوجيا المالية الإسلامية أصبحت من أهم التحولات التي يشهدها القطاع المالي المعاصر، نظرا لما توفره من حلول رقمية مبتكرة تجمع بين التطور التكنولوجي والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. فقد ساهمت هذه التكنولوجيا في إحداث تغيير واضح في طبيعة الخدمات المالية، من خلال تسهيل المعاملات، وتسريعها، وتخفيض تكاليفها، إضافة إلى توسيع نطاق الاستفادة منها ليشمل فئات كانت تعاني سابقا من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية.

كما تبين أن الشمول المالي لم يعد يقتصر على مجرد توفير الحسابات البنكية، بل أصبح يرتبط بقدرة الأفراد والمؤسسات على الاستفادة الفعلية من مختلف الخدمات المالية الرسمية بطريقة آمنة وميسرة ومستدامة. ويكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة لما له من دور في تحسين الظروف المعيشية، وتقليل معدلات الفقر والبطالة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في الدول النامية.

وقد أظهرت الدراسة أن العلاقة بين التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي علاقة تكاملية، حيث تساهم التطبيقات والخدمات الرقمية الإسلامية في تقليل الحواجز الجغرافية والمالية وحتى الدينية التي تعيق اندماج الأفراد داخل النظام المالي الرسمي. فالتكنولوجيا المالية الإسلامية لا تقدم فقط خدمات رقمية حديثة، وإنما توفر أيضا منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يعزز ثقة الأفراد ويشجع الفئات المتحفظة تجاه المعاملات التقليدية على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، تبين أن أغلب الدراسات أكدت وجود تأثير إيجابي واضح للتكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي، سواء من خلال الخدمات المصرفية الرقمية، أو المحافظ الإلكترونية، أو التمويل الجماعي الإسلامي، أو تطبيقات الهاتف المحمول. كما أبرزت هذه الدراسات أن نجاح التكنولوجيا المالية الإسلامية يرتبط بعدة عوامل، أهمها توفر بنية تحتية رقمية متطورة، ووجود إطار قانوني وتنظيمي ملائم، إضافة إلى نشر الثقافة المالية والرقمية بين مختلف فئات المجتمع.

وفي المقابل، كشفت الدراسات أيضا عن وجود مجموعة من التحديات التي قد تعيق تطور التكنولوجيا المالية الإسلامية، من بينها ضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض الدول، والمخاطر السيبرانية، وضعف الثقافة المالية، بالإضافة إلى محدودية التشريعات المنظمة لهذا المجال في بعض البيئات الاقتصادية.

وعليه، يمكن القول إن التكنولوجيا المالية الإسلامية تمثل فرصة حقيقية لدعم الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المجتمعات الإسلامية، لما توفره من خدمات مالية مرنة وعادلة ومتوافقة مع القيم الشرعية. كما أن نجاحها يتطلب توفير بيئة تنظيمية مناسبة، وتشجيع الابتكار المالي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، والعمل على تعزيز الوعي المالي والرقمي لدى الأفراد، بما يضمن توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية وتحقيق إدماج مالي أكثر شمولاً واستدامة.

التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي - دراسة مقارنة-

تمهيد:

تعد التكنولوجيا المالية الإسلامية من الآليات الحديثة التي يمكن أن تساهم في توسيع نطاق الشمول المالي، خاصة في الدول التي تعرف وجود فئات واسعة خارج النظام المالي الرسمي لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو دينية. وقد أثبتت بعض التجارب الدولية، مثل السعودية وماليزيا، أن دمج الابتكار المالي الرقمي مع مبادئ الشريعة الإسلامية يمكن أن يساهم في تطوير الخدمات المالية، وتسهيل الوصول إليها، وخفض تكاليفها، وتعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات في النظام المالي.

وتكتسب هذه المقارنة أهمية خاصة بالنسبة للجزائر، باعتبارها دولة تتوفر على طلب اجتماعي متزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، إلى جانب توسع تدريجي في خدمات الدفع الإلكتروني والتمويل الإسلامي. غير أن نجاح تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر يظل مرتبطا بمدى توفر مجموعة من الشروط، من بينها الإطار القانوني والتنظيمي، البنية التحتية الرقمية، الثقافة المالية، انتشار وسائل الدفع الإلكتروني، وتطور الصيرفة الإسلامية.

لذلك يهدف هذا الفصل إلى مقارنة التجربتين السعودية والماليزية باعتبارهما نموذجين متقدمين نسبيا في مجال التكنولوجيا المالية، مع تحليل واقع الجزائر من حيث الإمكانيات والتحديات، وصولا إلى تقييم مدى إمكانية اعتماد التكنولوجيا المالية الإسلامية كمدخل لتحقيق الشمول المالي.

المبحث الأول : التجارب الدولية في تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية وتحقيق الشمول المالي:

أصبحت التكنولوجيا المالية خلال السنوات الأخيرة من أبرز التحولات التي مست القطاع المالي والمصرفي على المستوى العالمي، حيث ساهم التطور التكنولوجي في إعادة تشكيل طبيعة الخدمات المالية التقليدية وتحويلها إلى خدمات رقمية أكثر سرعة ومرونة وأقل تكلفة. وقد أدى هذا التحول إلى بروز مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تجمع بين التقنيات الحديثة ومبادئ الشريعة الإسلامية، بما يسمح بتقديم خدمات مالية مبتكرة تتوافق مع الأحكام الشرعية وتستجيب في الوقت نفسه لمتطلبات الاقتصاد الرقمي.

وقد نجحت بعض الدول الإسلامية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وماليزيا، في تطوير منظومات متقدمة للتكنولوجيا المالية الإسلامية، مستفيدة من التطور الرقمي والدعم الحكومي ووجود قطاع مالي إسلامي قوي، الأمر الذي ساهم في تعزيز الشمول المالي ورفع نسبة اندماج الأفراد والمؤسسات داخل النظام المالي الرسمي.

وانطلاقاً من ذلك، سيتم في هذا المبحث دراسة التجريبتين السعودية والماليزية باعتبارهما من أبرز النماذج الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية، مع إبراز أهم الآليات المعتمدة والعوامل التي ساهمت في نجاحهما في تحقيق الشمول المالي.

1. المطلب الأول: التجربة السعودية في تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية وتحقيق الشمول المالي:

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تحولات كبيرة في مجال الرقمنة المالية، خاصة بعد إطلاق رؤية السعودية 2030 التي هدفت إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، حيث اعتبرت التكنولوجيا المالية أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي.

وقد ركزت المملكة على تطوير قطاع التكنولوجيا المالية من خلال إنشاء بيئة تنظيمية وقانونية تشجع الابتكار والاستثمار في الخدمات المالية الرقمية. وفي هذا الإطار، عمل البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية على إصدار العديد من التشريعات التي تنظم نشاط التكنولوجيا المالية، مثل خدمات الدفع الإلكتروني، والمحافظ الرقمية، والتمويل الجماعي،

والخدمات المصرفية المفتوحة، إضافة إلى إنشاء ما يعرف بالبيئة التجريبية التنظيمية التي تسمح للشركات الناشئة باختبار منتجاتها المالية تحت إشراف الجهات التنظيمية.

ويلاحظ أن التجربة السعودية لم تقتصر فقط على تحديث النظام المالي التقليدي، بل اتجهت كذلك نحو دمج مبادئ التمويل الإسلامي داخل التكنولوجيا المالية، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية بصورة واضحة داخل المملكة. فقد تم تطوير العديد من التطبيقات والخدمات الرقمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل التمويل الإسلامي الرقمي، ومنصات التمويل الجماعي الإسلامي، وخدمات الادخار والاستثمار الإسلامي الإلكتروني.

كما ساهمت هذه التطورات في تعزيز الشمول المالي داخل المملكة، حيث ارتفعت نسبة استخدام الحسابات البنكية والخدمات الرقمية بشكل ملحوظ، خاصة في ظل الانتشار الواسع للهواتف الذكية والإنترنت. وقد لعبت المدفوعات الإلكترونية دوراً محورياً في هذا المجال، إذ أصبحت المعاملات غير النقدية تمثل نسبة كبيرة من العمليات المالية اليومية. (بوزيان، 2022، صفحة 55)

ومن أبرز أدوات التكنولوجيا المالية والشمول المالي التي اعتمدتها السعودية ما يلي:

• المحافظ الرقمية الإلكترونية:

شهدت المملكة انتشاراً واسعاً للمحافظ الإلكترونية الرقمية، مثل المحافظ المرتبطة بالهواتف الذكية، والتي ساهمت في تسهيل عمليات الدفع والتحويل المالي بشكل سريع وآمن، إضافة إلى تقليل الاعتماد على النقد الورقي. وقد ساعد هذا النوع من الخدمات على إدماج فئات جديدة داخل النظام المالي، خاصة الشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة.

• خدمات الدفع الإلكتروني:

عملت السعودية على تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني من خلال تعميم أجهزة الدفع الإلكتروني داخل المتاجر والمؤسسات الحكومية والخاصة، إضافة إلى دعم خدمات الدفع

عبر الهاتف المحمول والبطاقات البنكية، وهو ما ساهم في رفع نسبة المعاملات غير النقدية وتحسين كفاءة المعاملات المالية.

• الخدمات المصرفية الرقمية:

وفرت البنوك السعودية خدمات مصرفية رقمية متطورة تسمح للعملاء بفتح الحسابات البنكية عن بعد، وإجراء التحويلات المالية، ودفع الفواتير، والحصول على التمويل والخدمات الاستثمارية من خلال التطبيقات البنكية الذكية، دون الحاجة إلى التنقل إلى الفروع التقليدية.

• التمويل الجماعي الإسلامي:

شهدت المملكة تطوراً ملحوظاً في منصات التمويل الجماعي الإسلامي التي تعتمد على صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل المشاركة والمرابحة والمضاربة، حيث ساهمت هذه المنصات في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم رواد الأعمال، خاصة في ظل التوجه نحو دعم الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة.

• الخدمات المصرفية المفتوحة:

اعتمدت السعودية مفهوم الخدمات المصرفية المفتوحة الذي يسمح بمشاركة البيانات المالية بين البنوك والتطبيقات الرقمية بطريقة آمنة، مما ساهم في تطوير خدمات مالية مبتكرة وتحسين تجربة المستخدمين وزيادة كفاءة الخدمات المالية الرقمية.

• التكنولوجيا التنظيمية والأمن السيبراني:

عملت السلطات السعودية على تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات المالية من خلال تطوير أنظمة رقابية رقمية وتشريعات قانونية تضمن حماية المستخدمين وتقليل مخاطر الاحتيال الإلكتروني وغسل الأموال، وهو ما ساهم في رفع مستوى الثقة في الخدمات المالية الرقمية.

وقد ساهمت هذه التطورات في تعزيز الشمول المالي داخل المملكة، حيث ارتفعت نسبة استخدام الحسابات البنكية والخدمات المالية الرقمية بصورة كبيرة، خاصة في ظل الانتشار الواسع للإنترنت والهواتف الذكية. كما ارتفعت نسبة المعاملات غير النقدية بشكل ملحوظ، وأصبحت الخدمات الرقمية جزءاً أساسياً من المعاملات المالية اليومية للأفراد والمؤسسات. (بوزيان، 2022)

ومن بين أهم العوامل التي ساعدت السعودية على تحقيق هذا التطور ما يلي:

أ- الدعم الحكومي القوي:

حرصت الحكومة السعودية على توفير الدعم الكامل للتحويل الرقمي، حيث تم إدراج التكنولوجيا المالية ضمن الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030، مع تخصيص برامج ومبادرات لتشجيع الابتكار المالي ودعم المؤسسات الناشئة.

ب- تطور البنية التحتية الرقمية:

تمتلك المملكة بنية تحتية رقمية متطورة تشمل شبكات الإنترنت عالية السرعة وانتشار الهواتف الذكية، وهو ما سهل عملية استخدام الخدمات المالية الرقمية من قبل مختلف فئات المجتمع.

ت- تطور القطاع المصرفي الإسلامي:

يعتبر النظام المصرفي السعودي من أكبر الأنظمة المصرفية الإسلامية في العالم، الأمر الذي ساعد على دمج الخدمات الإسلامية داخل التطبيقات والمنصات الرقمية بسهولة وفعالية.

ث- تعزيز الثقة في المعاملات الرقمية:

عملت السلطات السعودية على توفير أنظمة حماية إلكترونية وتشريعات قانونية لحماية المستخدمين، مما ساهم في زيادة ثقة الأفراد في استخدام الخدمات الرقمية. ومن خلال ذلك، يتضح أن التجربة السعودية تمثل نموذجاً ناجحاً في توظيف التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي، خاصة في ظل التكامل بين التحويل الرقمي والدعم المؤسسي والتطور المصرفي الإسلامي. (عزوز و بن ساهل، 2023).

الجدول رقم 02: مؤشرات تطور التكنولوجيا المالية والشمول المالي في السعودية

السنة	القيمة	المؤشر
2023	216 شركة	عدد شركات التكنولوجيا المالية النشطة
2023	140% مقارنة ب 2021	نسبة نمو شركات التكنولوجيا المالية
2025	70% من إجمالي المعاملات	نسبة المعاملات غير النقدية
2023	6.9 مليار ريال سعودي	حجم الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية
2023	3.075 مليار ريال سعودي	مساهمة قطاع التكنولوجيا المالية في الناتج المحلي
2023	أكثر من 6500 وظيفة	عدد الوظائف المباشرة في قطاع التكنولوجيا المالية
2023	أكثر من 72 شركة	عدد شركات التكنولوجيا المالية العاملة في المدفوعات الرقمية

المصدر: تقارير البنك المركزي السعودي وتقارير Fintech Saudi ، 2023.

يتضح من خلال المعطيات الإحصائية أن المملكة العربية السعودية حققت تطوراً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا المالية خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع عدد شركات التكنولوجيا المالية بصورة كبيرة، بالتزامن مع توسع المعاملات غير النقدية وزيادة الاستثمارات في القطاع. ويعكس ذلك نجاح السياسات الحكومية وبرامج التحول الرقمي في دعم الابتكار المالي وتعزيز الشمول المالي، خاصة في ظل الانتشار الواسع للخدمات المصرفية الرقمية والمحافظ الإلكترونية. كما تشير هذه المؤشرات إلى أن التكنولوجيا المالية أصبحت أحد المحركات الأساسية لتطوير القطاع المالي السعودي وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

2. المطلب الثاني: التجربة الماليزية في تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية وتحقيق

الشمول المالي:

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة عالمياً في مجال المالية الإسلامية، حيث استطاعت بناء منظومة مالية متطورة تجمع بين الابتكار المالي والتكنولوجيا الحديثة والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وقد ساعد هذا التوجه على جعل ماليزيا مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي والتكنولوجيا المالية الإسلامية.

وقد بدأت ماليزيا في تطوير قطاع التكنولوجيا المالية منذ سنوات مبكرة، من خلال اعتماد سياسات حكومية واضحة تهدف إلى تحديث القطاع المالي وتعزيز الاقتصاد الرقمي. كما لعب البنك المركزي الماليزي دوراً محورياً في وضع الأطر التنظيمية التي تنظم عمل

التكنولوجيا المالية وتضمن توافقها مع الاستقرار المالي ومتطلبات الشريعة الإسلامية.
(بوقفة، 2022)

وتتميز التجربة الماليزية بكونها لم تعتمد فقط على البنوك التقليدية، بل فتحت المجال أمام الشركات الناشئة والمؤسسات التكنولوجية للمشاركة في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، وهو ما أدى إلى تنوع كبير في المنتجات والخدمات الرقمية.

ومن أبرز أدوات التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي في ماليزيا ما يلي:

• المحافظ الرقمية الإسلامية:

شهدت ماليزيا انتشارا واسعا للمحافظ الإلكترونية الإسلامية التي تسمح بتنفيذ عمليات الدفع والتحويل المالي بطريقة رقمية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث ساهمت هذه المحافظ في تسهيل المعاملات المالية اليومية وتقليل الاعتماد على النقد التقليدي، خاصة في المناطق الحضرية والريفية.

• منصات التمويل الجماعي الإسلامي:

تعد منصات التمويل الجماعي الإسلامي من أبرز مظاهر التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا، حيث تعتمد على صيغ تمويل شرعية مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة، وتسمح بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة بطريقة رقمية سريعة ومرنة.

• الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية:

وفرت البنوك الإسلامية الماليزية خدمات مصرفية رقمية متطورة تشمل فتح الحسابات البنكية عبر الإنترنت، والتحويلات الإلكترونية، وخدمات التمويل والاستثمار الإسلامي الرقمي، إضافة إلى التطبيقات البنكية الذكية التي تسهل الوصول إلى الخدمات المالية دون الحاجة إلى التنقل إلى الفروع التقليدية.

• التمويل الإسلامي عبر التطبيقات الذكية:

ساهمت التطبيقات الذكية في تسهيل الوصول إلى خدمات التمويل الإسلامي، خاصة بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح بإمكان الأفراد طلب التمويل وتتبع معاملاتهم المالية إلكترونياً بطريقة سهلة وسريعة.

• استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات:

اعتمدت المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تقييم العملاء وإدارة المخاطر وتحسين جودة الخدمات المالية، وهو ما ساعد على رفع كفاءة المعاملات المالية وتطوير الخدمات الرقمية.

• التكنولوجيا التنظيمية والأمن الرقمي:

عملت السلطات الماليزية على تطوير أنظمة رقابية رقمية وتشريعات خاصة بحماية البيانات والأمن السيبراني، بما يضمن سلامة المعاملات المالية الرقمية ويعزز ثقة المستخدمين في الخدمات المالية الإسلامية الرقمية.

وقد ساهمت هذه الخدمات والتقنيات في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، خاصة في المناطق البعيدة والفئات ذات الدخل المحدود، حيث أصبحت الخدمات المالية متاحة عبر الهواتف الذكية والإنترنت دون الحاجة إلى التوجه إلى الفروع البنكية التقليدية. كما ساعدت التكنولوجيا المالية الإسلامية على تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية، وتسريع المعاملات المالية، وتحسين كفاءة النظام المالي، وهو ما انعكس إيجاباً على مستوى الشمول المالي داخل المجتمع الماليزي. (بن لطرش، 2023، صفحة 62)

كما تشير تقارير البنك المركزي الماليزي وتقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) إلى أن ماليزيا حققت مستويات مرتفعة في استخدام الخدمات المالية الرقمية وانتشار الخدمات المصرفية الإسلامية الإلكترونية، إضافة إلى ارتفاع نسبة الشمول المالي واعتماد وسائل الدفع الإلكتروني بشكل واسع داخل المجتمع.

كما ساعدت التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا على تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية، وتسهيل عمليات التمويل، وزيادة سرعة المعاملات المالية، وهو ما عزز من مستوى الشمول المالي داخل المجتمع. (بن لطرش، 2023) ومن أهم العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة الماليزية:

أ- وجود إطار قانوني متطور:

قامت ماليزيا بإصدار قوانين واضحة تنظم التكنولوجيا المالية والمالية الإسلامية، مما ساهم في خلق بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار.

ب- التكامل بين التكنولوجيا المالية والإسلامية:

نجحت ماليزيا في الدمج بين الابتكار التكنولوجي والمبادئ الشرعية، الأمر الذي جعل الخدمات المالية الإسلامية أكثر جاذبية ومرونة.

ت- ارتفاع مستوى الثقافة المالية والرقمية:

يتميز المجتمع الماليزي بارتفاع مستوى الوعي المالي والتكنولوجي، وهو ما ساهم في سرعة انتشار الخدمات المالية الرقمية.

ث- دعم الابتكار والمؤسسات الناشئة:

قدمت الحكومة الماليزية دعماً كبيراً للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، سواء من خلال التمويل أو الحوافز الضريبية أو توفير البيئة القانونية المناسبة. (عزوز و بن ساهل، 2023)

ومن خلال ما سبق، يمكن القول إن التجربة الماليزية تمثل نموذجاً عالمياً ناجحاً في استخدام التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي.

الجدول رقم 03:: مؤشرات نجاح التجربة الماليزية في تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية وتعزيز الشمول المالي

المؤشر	الوضع في ماليزيا	الدالة
المحافظ الإلكترونية الإسلامية	انتشار مرتفع للمحافظ الإلكترونية الإسلامية	يعكس تطور الدفع الرقمي الإسلامي
التمويل الجماعي الإسلامي	تمويل جماعي إسلامي متطور ومنظم قانونيا	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الخدمات البنكية الإسلامية الرقمية	خدمات مصرفية إسلامية رقمية واسعة الانتشار	تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية
الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات	استخدام متزايد للذكاء الاصطناعي في البنوك الإسلامية	تحسين إدارة المخاطر وجودة الخدمات
الشمول المالي	ارتفاع نسبة الشمول المالي	نجاح السياسات الرقمية والمالية
الإطار القانوني والتنظيمي	وجود بيئة تنظيمية مرنة ومتطورة	تشجيع الابتكار المالي الإسلامي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الماليزي Bank Negara

Malaysia وتقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، 2023.

يتضح من خلال الجدول أن ماليزيا نجحت في تطوير منظومة متكاملة للتكنولوجيا المالية الإسلامية، من خلال الجمع بين الابتكار الرقمي والتمويل الإسلامي، وهو ما ساهم في توسيع نطاق الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي. كما لعبت البيئة التنظيمية والدعم الحكومي دورا مهما في نجاح التجربة الماليزية وتحويلها إلى نموذج رائد في هذا المجال.

3. المطلب الثالث: مقارنة التجربتين السعودية والماليزية وإمكانية الاستفادة منهما في

الجزائر:

من خلال دراسة التجربتين السعودية والماليزية، يتضح أن نجاح التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي لم يكن نتيجة عامل واحد فقط، بل جاء نتيجة تكامل مجموعة من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية. فمن حيث الإطار القانوني، قامت كل من السعودية وماليزيا بتطوير تشريعات خاصة بالتكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية، مع توفير أنظمة رقابية تضمن حماية المستخدمين وتشجيع الابتكار. أما الجزائر فما تزال في مرحلة تطوير الإطار التنظيمي الخاص بالتكنولوجيا المالية، رغم الجهود الحديثة المتعلقة بالدفع الإلكتروني والصيرفة الإسلامية.

أما من حيث البنية التحتية الرقمية، فقد استفادت السعودية وماليزيا من الانتشار الواسع للإنترنت والهواتف الذكية، إضافة إلى تطور شبكات الدفع الإلكتروني. في المقابل، لا تزال الجزائر تعاني من بعض النقائص المرتبطة بالبنية الرقمية وضعف استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مقارنة بالدول الرائدة. (عبد الله، 2022)

ومن حيث المالية الإسلامية، تمتلك الدولتان قطاعا مصرفيا إسلاميا متقدما، وهو ما ساعد على تطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية بسرعة. أما الجزائر فقد شهدت توسعا في الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة، غير أن القطاع لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والتنوع.

كما يلاحظ أن الثقافة المالية والرقمية لعبت دورا مهما في نجاح التجربتين السعودية والماليزية، حيث ساهم وعي الأفراد بأهمية الخدمات الرقمية في زيادة استخدامها. بينما لا تزال الجزائر تواجه تحديات مرتبطة بضعف الثقافة المالية والاعتماد الكبير على المعاملات النقدية. ورغم هذه التحديات، فإن الجزائر تمتلك مجموعة من المقومات التي قد تسمح لها بالاستفادة من التجربتين السعودية والماليزية، خاصة في ظل:

- تزايد استخدام الإنترنت والهواتف الذكية .
- توسع نشاط الصيرفة الإسلامية .
- توجه الدولة نحو الرقمنة .
- وجود طلب متزايد على الخدمات المالية الإسلامية .

وعليه، فإن نجاح الجزائر في تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي يتطلب العمل على تطوير البيئة القانونية، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة المالية، وتشجيع الاستثمار في الابتكار المالي الإسلامي. (شحاتة، 2017)

من خلال دراسة التجربتين السعودية والماليزية، يتضح أن التكنولوجيا المالية الإسلامية أصبحت أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول التي تمتلك بيئة تنظيمية مناسبة وبنية تحتية رقمية متطورة وقطاعا ماليا إسلاميا نشطا. كما أظهرت التجربتان أن دمج الابتكار التكنولوجي مع مبادئ الشريعة الإسلامية يساهم في زيادة ثقة الأفراد في الخدمات المالية الرقمية وتوسيع نطاق استخدامها.

أما بالنسبة للجزائر، فرغم وجود بعض العراقيل المتعلقة بالبنية التحتية والتنظيم القانوني والثقافة المالية، إلا أن هناك فرصا حقيقية للاستفادة من التجارب الدولية وتطوير نموذج جزائري للتكنولوجيا المالية الإسلامية يساهم في تحقيق الشمول المالي ودعم التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي في الجزائر:

يشهد الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة مجموعة من التحولات المرتبطة بالرقمنة والتحديث المالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى تطوير القطاع المصرفي وتحسين كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي. وقد برزت التكنولوجيا المالية كأحد أهم الأدوات الحديثة القادرة على إحداث تغيير جذري في طبيعة المعاملات المالية من خلال توفير خدمات رقمية أكثر سرعة ومرونة وأقل تكلفة.

وفي ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، أصبحت الجزائر مطالبة بمواكبة هذه التحولات، خاصة مع تزايد استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، وارتفاع الطلب على الخدمات البنكية الإلكترونية، إضافة إلى الاهتمام المتزايد بالصيرفة الإسلامية باعتبارها وسيلة لاستقطاب الفئات التي تتجنب التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية.

غير أن واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر لا يزال يواجه العديد من التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، والإطار التنظيمي، وضعف الثقافة المالية، وهيمنة الاقتصاد النقدي. ومن هذا المنطلق سيتم في هذا المبحث دراسة واقع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية والصيرفة الإسلامية في الجزائر، مع إبراز أهم المقومات والعراقيل المرتبطة بتطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية.

الجدول رقم (04): مقارنة بين التجربتين السعودية والماليزية وإمكانية الاستفادة منهما في الجزائر في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية وتحقيق الشمول المالي.

محاور المقارنة	الجزائر	ماليزيا	المملكة العربية السعودية
الإطار القانوني والتنظيمي	في مرحلة تطوير الإطار التنظيمي للتكنولوجيا المالية والصيرفة الإسلامية، مع وجود جهود حديثة لتنظيم الدفع الإلكتروني والخدمات الرقمية	تمتلك تشريعات متقدمة خاصة بالتكنولوجيا المالية والخدمات المالية الإسلامية، مع رقابة فعالة من البنك المركزي الماليزي	إطار تنظيمي متطور وواضح للتكنولوجيا المالية، مع وجود أنظمة رقابية مرنة تشجع الابتكار (البنك المركزي السعودي)
البنية التحتية الرقمية	بنية تحتية رقمية في طور التحسن، لكن لا تزال تعاني من ضعف استخدام وسائل الدفع الإلكتروني	بنية تحتية رقمية قوية، انتشار كبير للإنترنت والهواتف الذكية، وتطور متقدم في شبكات الدفع الإلكتروني	بنية رقمية متقدمة، انتشار واسع للإنترنت والهواتف الذكية، وتطور كبير في أنظمة الدفع الإلكتروني
المالية الإسلامية	توسع ملحوظ في الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة، لكن القطاع لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطور والتنوع	من أبرز المراكز العالمية للمالية الإسلامية، تنوع كبير في المنتجات والخدمات الإسلامية الرقمية	قطاع مصرفي إسلامي متطور وكبير، تنوع واسع في المنتجات والخدمات الإسلامية الرقمية
الثقافة المالية والرقمية	ضعف الثقافة المالية والرقمية نسبياً، والاعتماد الكبير على المعاملات النقدية	مستوى مرتفع من الثقافة المالية والرقمية، ووعي كبير بالخدمات المالية الإسلامية	مستوى عال من الوعي المالي والرقمي، وقبول واسع للخدمات المالية الرقمية
التكنولوجيا المالية الإسلامية	بدايات محدودة في التكنولوجيا المالية الإسلامية، مع وجود مبادرات ناشئة تحتاج إلى دعم وتشجيع	ريادة في الحلول المالية الإسلامية الرقمية (المحافظ الإلكترونية، التمويل الجماعي الإسلامي...)	عدد كبير من الشركات الناشئة في المجال، وحلول ابتكارية مثل المحافظ الرقمية والتمويل الجماعي والذكاء الاصطناعي
الشمول المالي	نسبة الشمول المالي متوسطة، وتحتاج إلى تحسين مستوى استخدام الخدمات المالية الرقمية الإسلامية	نسبة شمول مالي مرتفعة (أكثر من 85%) بفضل الخدمات الرقمية والشمول المالي الإسلامي	نسبة شمول مالي مرتفعة (أكثر من 85%) مع تحسن مستمر بفضل الخدمات الرقمية
الدعم الحكومي والاستراتيجية	توجه حكومي نحو الرقمنة والصيرفة الإسلامية، لكن يحتاج إلى مزيد من التنفيذ والدعم العملي	دعم حكومي مستمر، واستراتيجيات واضحة للتحويل الرقمي وتعزيز المالية الإسلامية	دعم حكومي قوي ورؤية واضحة (رؤية 2030) لتعزيز التحول المالي والتحول الرقمي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي السعودي (SAMA)، والبنك المركزي الماليزي (Bank Negara Malaysia)، وتقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، والدراسات السابقة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية والشمول المالي، 2023-2024.

1. المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر:

يعتبر الشمول المالي من بين الأهداف الاقتصادية المهمة التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها، لما له من دور في تحسين مستوى الإدماج المالي، وتوسيع الاستفادة من الخدمات البنكية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويقصد بالشمول المالي تمكين مختلف فئات

المجتمع، أفرادا ومؤسسات، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بطريقة سهلة وأمنة وبتكلفة مناسبة.

ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية، إلا أن مستوى الشمول المالي في الجزائر لا يزال دون المستويات المسجلة في العديد من الدول الناشئة، حيث تعرف الجزائر نسبة مرتفعة من التعاملات النقدية خارج النظام البنكي، إضافة إلى ضعف انتشار الحسابات البنكية مقارنة بعدد السكان. (بن يحيى، 2021)

ويعود ضعف الشمول المالي في الجزائر إلى مجموعة من العوامل، من بينها:

أ- هيمنة الاقتصاد النقدي:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالاعتماد الكبير على السيولة النقدية في المعاملات اليومية، حيث يفضل جزء كبير من الأفراد والتجار التعامل بالنقد بدلا من استخدام الوسائل البنكية والإلكترونية. ويؤدي ذلك إلى بقاء جزء معتبر من الأموال خارج الدورة المصرفية الرسمية، وهو ما يحد من فعالية النظام المالي.

كما أن انتشار السوق الموازية ساهم في تعزيز الاعتماد على النقد، بسبب غياب الرقابة الرسمية وصعوبة تتبع المعاملات المالية غير الرسمية.

ب- ضعف انتشار الخدمات البنكية:

تعاني بعض المناطق، خاصة الريفية والبعيدة، من نقص في الفروع البنكية وأجهزة الدفع والسحب الإلكتروني، الأمر الذي يجعل الوصول إلى الخدمات المالية محدودا بالنسبة لعدد كبير من المواطنين.

كما أن الإجراءات الإدارية المعقدة وطول مدة المعاملات البنكية يقللان من إقبال الأفراد على التعامل مع البنوك.

ت- ضعف الثقافة المالية:

يعتبر ضعف الثقافة المالية من أهم العوامل التي تعيق تحقيق الشمول المالي في الجزائر، حيث يفتقر جزء من المجتمع إلى المعرفة الكافية بالخدمات البنكية الحديثة وطرق استخدامها وفوائدها الاقتصادية.

ويؤدي هذا الوضع إلى انتشار التخوف من استخدام الوسائل الرقمية والخدمات الإلكترونية، خاصة لدى كبار السن والفئات الأقل تعليماً.

ث - ضعف الثقة في النظام البنكي:

لا تزال الثقة في البنوك محدودة لدى بعض فئات المجتمع بسبب التخوف من الإجراءات البنكية أو ضعف جودة الخدمات المقدمة، إضافة إلى التفضيل التقليدي للاحتفاظ بالنقود خارج البنوك.

ورغم هذه التحديات، شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بعض المؤشرات الإيجابية المتعلقة بالشمول المالي، من بينها:

- ارتفاع عدد الحسابات البنكية .
- توسع استخدام البطاقات البنكية .
- تطور خدمات الدفع الإلكتروني .
- إدخال الصيرفة الإسلامية داخل البنوك العمومية .
- تزايد استخدام التطبيقات البنكية والخدمات الرقمية . (قدي، 2020)

كما ساهمت جائحة كورونا في تسريع التحول نحو المعاملات الإلكترونية وتقليل الاعتماد على الدفع النقدي، حيث أصبحت المؤسسات والأفراد أكثر ميلاً لاستخدام الوسائل الرقمية. ومن خلال ذلك، يتضح أن الجزائر تمتلك قاعدة يمكن البناء عليها لتطوير الشمول المالي، غير أن تحقيق مستويات متقدمة يتطلب إصلاحات هيكلية تشمل الجوانب القانونية والتكنولوجية والثقافية.

2. المطلب الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر:

شهد قطاع التكنولوجيا المالية في الجزائر تطوراً تدريجياً خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التوجه الحكومي نحو الرقمنة وتحديث القطاع المصرفي. وقد أصبح استخدام الوسائل الرقمية في الخدمات المالية يشكل ضرورة اقتصادية في ظل التحولات العالمية نحو الاقتصاد الرقمي. (بوقرة، 2022)

وتشمل التكنولوجيا المالية في الجزائر عدة مجالات، أهمها:

- الدفع الإلكتروني .
- الخدمات البنكية الرقمية .
- المحافظ الإلكترونية .
- التجارة الإلكترونية .
- تطبيقات الهاتف المحمول .
- التحويلات الإلكترونية .

وقد عملت السلطات الجزائرية على إدخال وسائل الدفع الإلكتروني من خلال إصدار البطاقات البنكية وتطوير أجهزة الدفع الإلكتروني وتشجيع المؤسسات التجارية على اعتماد الدفع الإلكتروني.

كما شهدت الجزائر توسعا في استخدام تطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بالبنوك، والتي تسمح للعملاء بالقيام بعدة عمليات مثل:

- تحويل الأموال .
- دفع الفواتير .
- الاطلاع على الحسابات .
- شحن الرصيد .
- إجراء عمليات الدفع الإلكتروني .

ورغم هذا التطور، إلا أن قطاع التكنولوجيا المالية في الجزائر لا يزال في مرحلة النمو، ويواجه عدة تحديات تعيق توسعه بالشكل المطلوب.

أ- ضعف البنية التحتية الرقمية:

تعتبر البنية التحتية الرقمية من أهم المتطلبات الأساسية لنجاح التكنولوجيا المالية، غير أن الجزائر لا تزال تعاني من بعض النقائص المتعلقة بجودة الإنترنت وسرعة الاتصال، خاصة في المناطق النائية.

كما أن محدودية انتشار أجهزة الدفع الإلكتروني لدى التجار تقلل من فعالية أنظمة الدفع الرقمي.

ب- محدودية الابتكار المالي:

لا تزال المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية محدودة العدد مقارنة بالدول الرائدة، كما أن البيئة الاستثمارية لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحفيز والدعم. ويلاحظ كذلك ضعف التعاون بين القطاع البنكي والمؤسسات التكنولوجية، وهو ما يؤثر على تطوير الحلول المالية الرقمية.

ت- ضعف استخدام التجارة الإلكترونية:

رغم التطور التدريجي للتجارة الإلكترونية، إلا أن استخدامها في الجزائر لا يزال محدودا بسبب ضعف الثقة في المعاملات الإلكترونية، والخوف من الاحتيال الإلكتروني، وضعف ثقافة الشراء عبر الإنترنت.

ث- محدودية الإطار التنظيمي:

رغم صدور بعض القوانين المتعلقة بالدفع الإلكتروني والنشاطات الرقمية، إلا أن الجزائر لا تزال بحاجة إلى إطار قانوني شامل ينظم التكنولوجيا المالية بمختلف أشكالها، خاصة ما يتعلق:

- بالتمويل الجماعي .
- الخدمات المصرفية المفتوحة .
- العملات الرقمية .
- حماية البيانات .
- الأمن السيبراني .

ومع ذلك، فإن التوجه نحو الرقمنة وتحسين الخدمات المالية يمثل خطوة إيجابية يمكن أن تشكل أساسا لتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية مستقبلا. (عيساوي، 2021، صفحة 66)

3. المطلب الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية والتكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر

شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد تزايد الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد دفع هذا الوضع السلطات الجزائرية إلى إدخال الصيرفة الإسلامية داخل البنوك العمومية، إضافة إلى نشاط بعض البنوك الإسلامية المتخصصة.

وقد ساهمت هذه الخطوة في استقطاب فئات كانت تتجنب التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب دينية، وهو ما جعل الصيرفة الإسلامية أداة مهمة لتعزيز الشمول المالي. (لعربي، 2021)

وتتمثل أهم المنتجات المالية الإسلامية المتوفرة في الجزائر في:

- . المرابحة .
- . الإجارة .
- . المشاركة .
- . المضاربة .
- . حسابات الاستثمار الإسلامية .

ورغم التطور المسجل، إلا أن التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر لا تزال محدودة نسبيا مقارنة بالدول الرائدة، حيث يقتصر النشاط أساسا على الخدمات البنكية التقليدية ذات الطابع الإسلامي، دون انتشار واسع للتطبيقات والمنصات الرقمية الإسلامية. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، أهمها:

- . ضعف الاستثمار في التكنولوجيا المالية الإسلامية .
- . نقص الكفاءات المتخصصة .
- . محدودية التشريعات الخاصة بهذا المجال .
- . ضعف التعاون بين البنوك الإسلامية والمؤسسات التكنولوجية .

ومع ذلك، فإن الجزائر تمتلك إمكانيات مهمة لتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية مستقبلا، خاصة في ظل:

- ارتفاع الطلب على الخدمات الإسلامية .
- توسع الصيرفة الإسلامية .
- التوجه نحو الرقمنة .
- انتشار الهواتف الذكية والإنترنت .

وعليه، فإن تطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر يمكن أن يساهم بشكل كبير في توسيع قاعدة الشمول المالي واستقطاب الأموال المتداولة خارج النظام البنكي الرسمي. يتضح من خلال دراسة واقع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في الجزائر أن البلاد تمتلك مجموعة من المقومات التي يمكن أن تساعد على تطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية وتحقيق الشمول المالي، خاصة في ظل التوسع التدريجي للرقمنة والصيرفة الإسلامية. (خوالد، 2021)

غير أن هذه الإمكانيات لا تزال تواجه عدة تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، وضعف الثقافة المالية، ومحدودية الإطار التنظيمي، وهيمنة الاقتصاد النقدي. لذلك فإن نجاح الجزائر في هذا المجال يتطلب إصلاحات شاملة تشمل الجوانب القانونية والتكنولوجية والمؤسسية، بما يسمح بخلق بيئة مناسبة لتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية. (خوالد، 2021)

المبحث الثالث: مدى إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر:

أصبحت التكنولوجيا المالية الإسلامية من أهم الوسائل الحديثة القادرة على تطوير الأنظمة المالية وتحسين الوصول إلى الخدمات البنكية، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف الشمول المالي وارتفاع نسبة التعاملات النقدية. وقد أثبتت التجارب الدولية أن دمج التكنولوجيا الحديثة مع مبادئ التمويل الإسلامي يساهم في توفير خدمات مالية أكثر مرونة وشفافية، مع تعزيز ثقة الأفراد في النظام المالي.

وبالنسبة للجزائر، فإن التوجه نحو الرقمنة وتوسيع الصيرفة الإسلامية يطرح تساؤلات مهمة حول مدى إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي، خاصة في

ظل وجود عدة مقومات اقتصادية وديموغرافية وتكنولوجية يمكن أن تساعد على نجاح هذا التوجه. (زروقي، 2023)

1. مقومات تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر:

تمتلك الجزائر مجموعة من المقومات التي تجعل إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية أمرا قابلا للتحقيق، خاصة إذا تم استغلال هذه المقومات بطريقة فعالة ضمن رؤية اقتصادية ورقمية شاملة. وتتنوع هذه المقومات بين عوامل ديموغرافية واقتصادية وتكنولوجية ومؤسسية.

أ- المقومات الديموغرافية والاجتماعية:

تتميز الجزائر بتركيبة سكانية شابة، حيث تشكل فئة الشباب نسبة كبيرة من المجتمع، وهي الفئة الأكثر استخداما للهواتف الذكية والإنترنت والتطبيقات الرقمية. ويعتبر هذا العامل من أهم العناصر التي تساعد على انتشار التكنولوجيا المالية، لأن الشباب أكثر قابلية لتبني الخدمات الرقمية مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

كما أن ارتفاع نسبة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية يعكس وجود بيئة اجتماعية قابلة للتفاعل مع الخدمات المالية الرقمية، خاصة إذا كانت تتميز بالسهولة والسرعة وانخفاض التكلفة.

ومن جهة أخرى، يعرف المجتمع الجزائري اهتماما متزايدا بالخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يفضل جزء معتبر من الأفراد التعامل مع المنتجات الإسلامية بدلا من الخدمات التقليدية. ويعتبر هذا العامل من أهم المقومات التي قد تساهم في نجاح التكنولوجيا المالية الإسلامية مستقبلا. (بوزيان، 2022، صفحة 74)

ب- المقومات الاقتصادية:

تسعى الجزائر إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على المحروقات، وهو ما يدفعها إلى البحث عن حلول اقتصادية جديدة قائمة على الرقمنة والابتكار المالي. وتعتبر التكنولوجيا المالية الإسلامية من بين المجالات القادرة على دعم الاقتصاد الوطني من خلال:

- تحسين كفاءة النظام المالي .

- تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- جذب الأموال المتداولة خارج النظام البنكي .
- تقليل تكاليف المعاملات المالية .
- توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك .

كما أن وجود حجم معتبر من الكتلة النقدية خارج البنوك يمثل فرصة مهمة لتطوير الخدمات المالية الإسلامية الرقمية، خاصة أن العديد من الأفراد يفضلون الاحتفاظ بأموالهم خارج النظام البنكي بسبب ضعف الثقة أو لأسباب دينية. وفي هذا السياق، يمكن للتكنولوجيا المالية الإسلامية أن تلعب دورا مهما في استقطاب هذه الأموال عبر تقديم خدمات رقمية سهلة وآمنة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. (بوزيان، 2022)

ت - المقومات التكنولوجية والرقمية:

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في مجال استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، وهو ما يمثل قاعدة أساسية لتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية. كما عملت السلطات العمومية على تطوير خدمات الدفع الإلكتروني وتوسيع استخدام البطاقات البنكية وأجهزة الدفع الإلكتروني، إضافة إلى إدخال خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول والتطبيقات البنكية الرقمية. ويعتبر انتشار الهواتف الذكية من أهم العوامل التي تساعد على نجاح التكنولوجيا المالية، لأنها تسمح للأفراد بإجراء مختلف العمليات المالية دون الحاجة إلى التنقل إلى الفروع البنكية التقليدية. كما أن التحول الرقمي الذي تعرفه الجزائر في مختلف القطاعات يمكن أن يساهم في تسريع تطوير الخدمات المالية الإسلامية الرقمية مستقبلا.

ث - المقومات القانونية والمؤسسية:

عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة عدة إصلاحات مرتبطة بالقطاع المصرفي والصيرفة الإسلامية، حيث تم إدخال خدمات الصيرفة الإسلامية داخل البنوك العمومية، إضافة إلى تطوير بعض النصوص القانونية المتعلقة بالدفع الإلكتروني والمعاملات الرقمية. ورغم أن الإطار القانوني لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير، إلا أن وجود توجه رسمي نحو الرقمنة والصيرفة الإسلامية يمثل خطوة إيجابية نحو بناء منظومة للتكنولوجيا المالية الإسلامية.

كما يمكن للبنك المركزي والهيئات الرقابية أن تلعب دورا محوريا في:

- تنظيم نشاط التكنولوجيا المالية الإسلامية .
- حماية المستخدمين .
- تشجيع الابتكار .
- ضمان الاستقرار المالي .
- تعزيز الثقة في المعاملات الرقمية. (بوزيان، 2022، صفحة 74)

2. التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر:

رغم توفر عدة مقومات تساعد على تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، إلا أن هذا المسار لا يزال يواجه مجموعة من العراقيل والتحديات التي قد تحد من فعاليته وانتشاره.

أ- ضعف البنية التحتية الرقمية:

تعتبر البنية التحتية الرقمية من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكنولوجيا المالية، غير أن الجزائر لا تزال تواجه بعض الصعوبات المتعلقة بجودة خدمات الإنترنت وسرعة الاتصال، خاصة في المناطق الريفية والبعيدة. كما أن محدودية انتشار أجهزة الدفع الإلكتروني لدى التجار والمؤسسات الاقتصادية تؤثر سلبا على استخدام وسائل الدفع الرقمية. ويؤدي ضعف البنية التحتية الرقمية إلى:

- بطء المعاملات الإلكترونية .
- انخفاض جودة الخدمات .
- ضعف ثقة المستخدمين .
- محدودية انتشار التكنولوجيا المالية .

ب- هيمنة الاقتصاد النقدي والسوق الموازية:

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على التعاملات النقدية، حيث يفضل عدد كبير من الأفراد والمؤسسات استخدام السيولة النقدية بدلا من الخدمات البنكية والإلكترونية.

كما أن انتشار السوق الموازية يجعل جزءا كبيرا من الأموال خارج الرقابة الرسمية، وهو ما يقلل من فعالية النظام المالي الرسمي ويحد من تطور الشمول المالي. وتعتبر هذه المشكلة من أبرز التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية، لأن نجاحها يتطلب دمج أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل النظام المالي الرسمي. (بن حمودة، 2019)

ت- ضعف الثقافة المالية والرقمية:

يعد ضعف الثقافة المالية والرقمية من أهم العوائق التي تحد من انتشار التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، حيث لا يزال جزء كبير من المجتمع يفتقر إلى المعرفة الكافية بطريقة استخدام الخدمات الرقمية وفوائدها. كما أن بعض الأفراد يتخوفون من:

- الاحتيال الإلكتروني .
- سرقة البيانات .
- فقدان الأموال .
- تعقيد الإجراءات الرقمية .

ويؤدي هذا الوضع إلى استمرار الاعتماد على الطرق التقليدية في المعاملات المالية.

ث- محدودية الإطار القانوني والتنظيمي:

تحتاج التكنولوجيا المالية الإسلامية إلى بيئة قانونية وتنظيمية واضحة تشمل:

- تنظيم المعاملات الرقمية .
- حماية البيانات الشخصية .
- الأمن السيبراني .
- التمويل الجماعي الإسلامي .
- المحافظ الإلكترونية .
- العقود الذكية .
- الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية .

ورغم الجهود المبذولة، إلا أن الجزائر لا تزال بحاجة إلى تطوير تشريعات أكثر شمولية ومرونة تسمح بمواكبة التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية. (لعربي، 2021)

ج- نقص الكفاءات البشرية المتخصصة:

يتطلب تطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية وجود كفاءات تجمع بين:

- التكنولوجيا الحديثة .
- العلوم المالية والمصرفية .
- الفقه الإسلامي .
- الأمن السيبراني .
- إدارة المخاطر .

غير أن الجزائر لا تزال تعاني من نقص في الخبرات المتخصصة في هذا المجال، وهو ما قد يحد من سرعة تطوير القطاع.

ح- ضعف الاستثمار والابتكار:

تحتاج التكنولوجيا المالية الإسلامية إلى بيئة استثمارية محفزة تسمح بإنشاء شركات ناشئة وتطوير حلول مالية مبتكرة.

إلا أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تواجه عدة صعوبات، مثل:

- محدودية التمويل .
- التعقيدات الإدارية .
- ضعف الدعم التقني .
- صعوبة الوصول إلى السوق .

وهو ما يحد من تطور الابتكار المالي الرقمي الإسلامي. (بن حمودة، 2019)

3. آفاق تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية واختبار مدى مساهمتها في تحقيق الشمول المالي في الجزائر:

رغم التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، إلا أن مستقبل هذا القطاع يبدو واعدا إذا تم استغلال الإمكانيات المتوفرة بطريقة فعالة ضمن استراتيجية وطنية شاملة للتحويل الرقمي والشمول المالي.

أ- الإجابة عن الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية على أن:

“يمكن للتكنولوجيا المالية الإسلامية أن تساهم بشكل فعال في تحقيق الشمول المالي في الجزائر إذا توفرت البيئة القانونية والتنظيمية والبنية التحتية الرقمية المناسبة”.

ومن خلال الدراسة النظرية والتحليل المقارن للتجربتين السعودية والماليزية، إضافة إلى تحليل واقع الجزائر، تبين أن التكنولوجيا المالية الإسلامية تمتلك قدرة كبيرة على تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، وتخفيض تكاليف

المعاملات، وتوفير خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تستجيب لاحتياجات فئات واسعة من المجتمع.

كما أظهرت التجارب الدولية أن نجاح التكنولوجيا المالية الإسلامية يرتبط بشكل أساسي بتوفر بيئة تنظيمية واضحة، وبنية تحتية رقمية متطورة، وثقافة مالية رقمية مناسبة، وهي عوامل ساهمت بشكل واضح في نجاح التجريبتين السعودية والماليزية.

أما في الجزائر، فرغم وجود بعض التحديات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية، وضعف استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، ومحدودية الإطار التنظيمي الخاص بالتكنولوجيا المالية، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية تتمثل في توسع نشاط الصيرفة الإسلامية، وتزايد استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، إضافة إلى توجه الدولة نحو الرقمنة.

وعليه، يمكن القول إن الفرضية الرئيسية صحيحة إلى حد كبير، حيث يمكن للتكنولوجيا المالية الإسلامية أن تساهم فعليا في تحقيق الشمول المالي في الجزائر إذا تم تطوير البيئة القانونية والتكنولوجية والتنظيمية المناسبة.

ب- الإجابة عن الفرضيات الفرعية:

❖ الفرضية الفرعية الأولى:

“يساهم تطوير البنية التحتية الرقمية في تسهيل انتشار الخدمات المالية الإسلامية الرقمية”.

أثبتت الدراسة أن تطور البنية التحتية الرقمية يعد من أهم عوامل نجاح التكنولوجيا المالية الإسلامية، حيث ساعد انتشار الإنترنت والهواتف الذكية وشبكات الدفع الإلكتروني في السعودية وماليزيا على تسهيل استخدام الخدمات المالية الرقمية وتوسيع نطاقها.

وعليه فإن هذه الفرضية صحيحة.

❖ الفرضية الفرعية الثانية:

“تؤدي التكنولوجيا المالية الإسلامية دورا مهما في إدماج الفئات غير المتعاملة مع البنوك داخل النظام المالي الرسمي”.

أظهرت الدراسة أن التكنولوجيا المالية الإسلامية ساهمت في توفير خدمات مالية مرنة ومنخفضة التكلفة للفئات ذات الدخل المحدود، وسكان المناطق النائية، وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال خدمات التمويل الرقمي الإسلامي، والدفع الإلكتروني، والتمويل الجماعي الإسلامي.

وبذلك تعتبر هذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

“تمثل التجربتان السعودية والماليزية نماذج ناجحة يمكن للجزائر الاستفادة منها في تطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية”.

أكدت الدراسة أن كلا من السعودية وماليزيا استطاعتا تحقيق تقدم ملحوظ في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية بفضل تطوير التشريعات، ودعم الابتكار المالي، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وهو ما ساهم في تعزيز الشمول المالي داخل هاتين الدولتين.

كما تبين أن الجزائر يمكنها الاستفادة من هذه التجارب، خاصة فيما يتعلق بتطوير البيئة التنظيمية وتشجيع المؤسسات الناشئة ودعم التحول الرقمي.

وعليه فإن هذه الفرضية صحيحة.

❖ الفرضية الفرعية الرابعة:

“يساهم تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي في دعم الابتكار المالي الإسلامي وتعزيز الشمول المالي”.

من خلال دراسة التجارب الدولية، تبين أن وجود قوانين وتشريعات واضحة خاصة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية يمثل عاملاً أساسياً في نجاح هذا القطاع، حيث ساهمت البيئة التنظيمية المرنة في تشجيع الاستثمار والابتكار وزيادة ثقة المستخدمين بالخدمات المالية الرقمية.

وبالتالي فإن هذه الفرضية صحيحة.

من خلال الدراسة النظرية والتحليل المقارن للتجربتين السعودية والماليزية، إضافة إلى دراسة واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، تبين أن فرضيات الدراسة قد تحققت بدرجات متفاوتة، حيث أكدت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تطور التكنولوجيا المالية الإسلامية وتعزيز الشمول المالي، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وتوسيع قاعدة المستفيدين منها.

كما أظهرت الدراسة أن نجاح التجارب الدولية لم يكن مرتبطاً بالتطور التكنولوجي فقط، بل جاء نتيجة توفر إطار قانوني وتنظيمي مناسب، وبنية تحتية رقمية متطورة، ودعم حكومي للابتكار المالي الإسلامي، إضافة إلى ارتفاع مستوى الثقافة المالية والرقمية داخل المجتمع. أما بالنسبة للجزائر، فقد تبين أنها تمتلك مقومات مهمة لتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية، مثل توسع الصيرفة الإسلامية وتزايد التوجه نحو الرقمنة، غير أنها ما تزال تواجه بعض التحديات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية، وضعف استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، ومحدودية الإطار التنظيمي الخاص بالتكنولوجيا المالية الإسلامية.

وعليه، يمكن القول إن التكنولوجيا المالية الإسلامية قادرة على المساهمة في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، شريطة تطوير البيئة القانونية والتنظيمية، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة المالية، ودعم الابتكار والمؤسسات الناشئة في هذا المجال.

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة التجارب الدولية وتحليل واقع الجزائر، يتضح أن التكنولوجيا المالية الإسلامية أصبحت من أهم الآليات الحديثة القادرة على تطوير الأنظمة المالية وتعزيز الشمول المالي، خاصة في الدول التي تسعى إلى تقليص الفجوة بين الأفراد والمؤسسات والخدمات المالية الرسمية. وقد ساهم التطور التكنولوجي في إحداث تحول كبير في طبيعة الخدمات المصرفية، حيث أصبحت المعاملات المالية أكثر سرعة ومرونة وأقل تكلفة، مع إمكانية الوصول إليها عبر الوسائل الرقمية الحديثة.

وقد أظهرت كل من المملكة العربية السعودية وماليزيا نجاحا واضحا في توظيف التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي، وذلك بفضل توفر مجموعة من العوامل المتكاملة، من بينها وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، وتطور البنية التحتية الرقمية، والدعم الحكومي للتحول الرقمي، إضافة إلى تطور قطاع المالية الإسلامية وارتفاع مستوى الثقافة المالية والرقمية لدى الأفراد. كما ساهمت هذه التجارب في تعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية والخدمات المصرفية الرقمية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، خاصة الفئات التي كانت تعاني من صعوبة الوصول إلى النظام المالي التقليدي.

أما بالنسبة للجزائر، فقد أظهرت الدراسة أن البلاد تمتلك عدة مقومات تساعد على تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية، من أهمها التوسع التدريجي في استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، وتزايد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية، واتجاه الدولة نحو الرقمنة، إضافة إلى توسع نشاط الصيرفة الإسلامية داخل البنوك العمومية. كما أن وجود كتلة نقدية معتبرة خارج النظام البنكي يشكل فرصة مهمة يمكن استغلالها من خلال تطوير خدمات مالية رقمية إسلامية تستجيب لاحتياجات مختلف فئات المجتمع.

ورغم هذه الإمكانيات، إلا أن تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر لا يزال يواجه عدة تحديات، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، وهيمنة الاقتصاد النقدي، وضعف الثقافة المالية والرقمية، ومحدودية الإطار القانوني والتنظيمي، إضافة إلى نقص الكفاءات المتخصصة وضعف الاستثمار في الابتكار المالي.

وعليه، فإن نجاح الجزائر في الاستفادة من التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي يتطلب تبني رؤية استراتيجية شاملة تقوم على تطوير البيئة القانونية والتنظيمية، وتحسين

البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة المالية، وتشجيع المؤسسات الناشئة والابتكار المالي الإسلامي، مع الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة وتكييفها مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري. وبالتالي، يمكن القول إن التكنولوجيا المالية الإسلامية تمثل فرصة حقيقية للجزائر من أجل بناء نظام مالي أكثر كفاءة وشمولية يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



الختمة



في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في المجالين المالي والرقمي، أصبحت التكنولوجيا المالية الإسلامية من أبرز الآليات الحديثة التي تسعى الدول إلى توظيفها من أجل تطوير أنظمتها المالية وتعزيز مستويات الشمول المالي، خاصة في المجتمعات التي يزداد فيها الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد فرض هذا التطور الرقمي على المؤسسات المالية ضرورة تبني حلول مبتكرة تتيح تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة ومرونة وسرعة، بما يساهم في إدماج مختلف فئات المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي. وانطلاقاً من ذلك، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة نظرية مقارنة بين التجريبتين السعودية والماليزية باعتبارهما من أبرز التجارب الرائدة في هذا المجال، مع محاولة إبراز أهم العوامل التي ساهمت في نجاحهما ومدى إمكانية الاستفادة منهما داخل البيئة الجزائرية.

❖ نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، يمكن تلخيصها فيما يلي:
- أظهرت الدراسة أن التكنولوجيا المالية الإسلامية تمثل أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وتقليل تكاليف المعاملات، إضافة إلى توفير خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يساهم في زيادة ثقة الأفراد وتشجيعهم على استخدام الخدمات المالية الرسمية .
- بينت الدراسة أن نجاح التكنولوجيا المالية الإسلامية يرتبط بوجود بيئة قانونية وتنظيمية واضحة، وبنية تحتية رقمية متطورة، إلى جانب دعم الابتكار وتعزيز الثقافة المالية والرقمية داخل المجتمع .
- أوضحت الدراسة المقارنة بين التجريبتين السعودية والماليزية أن نجاح هاتين الدولتين لم يكن نتيجة التطور التكنولوجي فقط، وإنما جاء نتيجة تكامل عدة عوامل، أهمها الدعم الحكومي، وتطوير التشريعات، وتشجيع الشركات الناشئة، وتوفير بيئة تنظيمية مرنة تسمح بالابتكار المالي الإسلامي .

- كشفت الدراسة أن الجزائر تمتلك مجموعة من المقومات التي تسمح بتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية مستقبلا، من بينها توسع نشاط الصيرفة الإسلامية، وتزايد استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، إضافة إلى توجه الدولة نحو الرقمنة والاقتصاد الرقمي .
- أظهرت الدراسة وجود عدة تحديات تعيق تطور التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، تتمثل أساسا في محدودية البنية التحتية الرقمية، وضعف استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، ومحدودية الإطار التنظيمي الخاص بالتكنولوجيا المالية الإسلامية، إضافة إلى ضعف الثقافة المالية لدى بعض فئات المجتمع .
- توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات، إلى أن جميع فرضيات الدراسة قد تحققت بدرجات متفاوتة، حيث ثبت أن نجاح تطبيق هذا النوع من التكنولوجيا في الجزائر يرتبط بضرورة تطوير البيئة القانونية والتنظيمية، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني، ونشر الثقافة المالية والرقمية، إضافة إلى دعم الابتكار والمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية .

❖ التوصيات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، من أهمها:
- تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للتكنولوجيا المالية الإسلامية بما يواكب التطورات الرقمية الحديثة .
- تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع خدمات الإنترنت والدفع الإلكتروني عبر مختلف مناطق الوطن .
- تشجيع الاستثمار في المؤسسات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية .
- دعم الصيرفة الإسلامية والعمل على توسيع خدماتها الرقمية بما يسهل وصول مختلف فئات المجتمع إليها .
- نشر الثقافة المالية والرقمية بين أفراد المجتمع من خلال البرامج التوعوية والتكوينية .

- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، خاصة التجربتين السعودية والماليزية، مع مراعاة خصوصية البيئة الجزائرية .
- تعزيز التعاون بين البنوك، والبنك المركزي، والمؤسسات التكنولوجية، والهيئات الشرعية من أجل بناء منظومة مالية رقمية متكاملة .
- دعم الأمن السيبراني وتطوير أنظمة الحماية الرقمية لضمان سلامة المعاملات المالية الإلكترونية .

❖ آفاق البحث:

رغم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إلا أن موضوع التكنولوجيا المالية الإسلامية ما يزال مجالا واسعا ومفتوحا أمام المزيد من الدراسات والأبحاث، خاصة في ظل التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم. ومن بين أهم آفاق البحث المستقبلية:

- دراسة واقع استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر ميدانيا من خلال دراسات تطبيقية وإحصائية.
- تحليل دور الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوكشين في تطوير الخدمات المالية الإسلامية .
- دراسة أثر التكنولوجيا المالية الإسلامية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التمويل الإسلامي الموجه لها .
- البحث في دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الفوارق المالية والاجتماعية .
- إجراء دراسات مقارنة أخرى بين الجزائر ودول عربية أو إسلامية نجحت في تطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية .

وفي الأخير، يمكن القول إن التكنولوجيا المالية الإسلامية تمثل فرصة حقيقية أمام الجزائر من أجل تعزيز الشمول المالي ودعم التنمية الاقتصادية، غير أن نجاح هذا التوجه يبقى مرتبطا بمدى قدرة الدولة والمؤسسات المالية على تبني استراتيجية وطنية شاملة تقوم على التكامل بين التحول الرقمي، والابتكار المالي، وتطوير المالية الإسلامية، بما يسمح ببناء

منظومة مالية رقمية حديثة قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.



قائمة المصادر والمراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. السلمي علي، الإدارة المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001 .
2. الصباغ، زهير نعيم، إدارة الجودة الشاملة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009 .
3. العايب عبد الرحمن، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
4. رياض عبد الفتاح، مبادئ الإدارة .دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010 .
5. بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
6. بوحوش عمار، تنظيم وتسيير المؤسسات .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 .
7. حسين حسين شحاتة، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2017 .
8. ماهر أحمد، مبادئ الإدارة بين العلم والمهارة .الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية

9. بريس رابح، الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تحليلية .أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2023 .
10. تاكيا لين فوزية، مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي .أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2025 .
11. عليان نسرين، حافي، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الابتكارات المالية الإسلامية: دراسة حالة دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط .رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريج، 2020 .
12. بوزيان عثمان، أثر التكنولوجيا المالية (FinTech) على تعزيز الشمول المالي في المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي .جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2022 .

13. كيحلي عائشة، عماني لمياء، حمدوش وفاء، استراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. مذكرة جامعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020 .

ج- المقالات العلمية

14. بن حمودة سليم، "معوقات تحقيق الشمول المالي في الجزائر". "مجلة الاقتصاد الجديد"، 2019 .

15. بن لطرش مريم، "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الإسلامي: تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر". "مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية"، 2023 .

16. بن يحيى عبد القادر، "واقع الشمول المالي في الجزائر والتحديات التي تواجهه". "مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة"، 2021 .

17. بوعلام نادية، "أثر الرقمنة البنكية على تعزيز الشمول المالي في الجزائر". "مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة سطيف"، 2022 .

18. بوقرة آسيا، "واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر وآفاق تطويرها". "مجلة الاقتصاد والمالية"، 2022 .

19. بوقفة عبد الحق، "التكنولوجيا المالية الإسلامية كآلية لدعم التمويل الأصغر وتحقيق الشمول المالي في الدول العربية". "مجلة معهد العلوم الاقتصادية"، 2022 .

20. حبيبة سميرة، كاسحي موسى، وبراني عبد الناصر، "واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر". "مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، المجلد 3، العدد 1"، 2018 .

21. زروقي سمير، "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر". "مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية"، 2023 .

22. سبع فاطمة الزهراء، "واقع عمل التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية الإسلامية". "مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 12، 2019 .

23. ظريف طارق، شرون عز الدين، "مزج التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية - منصات التمويل الجماعي العربية أنموذجا". "مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 8"، 2020 .

24. عبد الكريم خوالد، "التحول الرقمي في القطاع البنكي الجزائري وأثره على تطوير الخدمات المالية". "مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، 2021 .
25. عبد الله خالد، "الشمول المالي الإسلامي في ظل التحول الرقمي: الفرص والتحديات". "مجلة الاقتصاد الإسلامي المعاصر"، 2022 .
26. عزوز هنية، بن ساهل محمد، "دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء المصارف الإسلامية وتعزيز الشمول المالي: دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي". "مجلة الباحث"، 2023 .
27. عيساوي فؤاد، "التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير القطاع المصرفي الجزائري". "مجلة الدراسات المالية والمحاسبية"، 2021 .
28. بن عيشوبة راضية، صدقاوي صبرينة، "التكنولوجيا المالية الإسلامية: الفرص والتحديات". "مجلة الاستراتيجية والتنمية"، 2021 .
29. قدي عبد المجيد، "الشمول المالي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر". "مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية"، 2020 .
30. لطرش أمينة، "واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر". "مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الأغواط"، 2021 .
31. لعريبي محمد، "دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر". "مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية"، 2021 .
32. محمد زياد سليمان، غسان سالم، "التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية: واقع وتحديات". International Journal on Humanities and Social Sciences، 2023 .

د- التقارير والملتقيات

33. البنك الدولي. نظرة عامة حول الشمول المالي. واشنطن، 2018 .
34. تحالف الشمول المالي (AFI). دليل الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي. كوالالمبور، 2016 .

35. ملتقى مستقبل المالية الإسلامية في ظل التحولات الرقمية والتكنولوجيا المالية FinTech. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2021 .

ثانيا: المراجع الأجنبية

36. Atkinson, A., & Messy, F. Promoting Financial Inclusion through Financial Education: OECD/INFE Evidence, Policies and Practice. OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, Paris, 2013.
37. Awais, A. Impact of Islamic Banking on Financial Inclusion and Economic Growth. Thesis for Master of Science in Islamic Banking, Institute of Business Administration, 2020.
38. Fayol, H. Administration Industrielle et Générale. Dunod, Paris, 1979.
39. Koontz, H., & Weihrich, H. Essentials of Management. McGraw-Hill, 2012.
40. Messier, G., Glover, S., & Prawitt, D. Auditing and Assurance Services. McGraw-Hill, 2017.
41. Robbins, S. P., & Coulter, M. Management. Pearson Education, 2018.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى إمكانية تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة مقارنة بين التجربتين السعودية والماليزية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن من أجل إبراز دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الإدماج المالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية الإسلامية تمثل أداة فعالة لتحقيق الشمول المالي، خاصة في ظل التطور الرقمي الذي يشهده القطاع المالي، كما بينت أن نجاح التجربتين السعودية والماليزية يعود إلى توفر بيئة تنظيمية مناسبة، وبنية تحتية رقمية متطورة، ودعم الابتكار المالي الإسلامي.

أما بالنسبة للجزائر، فقد أظهرت الدراسة أنها تمتلك إمكانيات مهمة لتطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية، غير أن نجاح ذلك يبقى مرتبطاً بضرورة تطوير الإطار القانوني، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة المالية والرقمية.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية الإسلامية، الشمول المالي، الصيرفة الإسلامية، التحول الرقمي، الجزائر.

Résumé:

Cette étude vise à analyser la possibilité d'appliquer la technologie financière islamique afin de promouvoir l'inclusion financière en Algérie, à travers une étude comparative des expériences saoudienne et malaisienne. L'étude s'est appuyée sur la méthode descriptive analytique ainsi que sur la méthode comparative afin de mettre en évidence le rôle de la FinTech islamique dans l'élargissement de l'accès aux services financiers et le renforcement de l'inclusion financière.

Les résultats montrent que la technologie financière islamique constitue un outil efficace pour atteindre l'inclusion financière, notamment grâce à la transformation numérique du secteur financier. L'étude révèle également que le succès des expériences saoudienne et malaisienne repose sur un cadre réglementaire adapté, une infrastructure numérique développée et un soutien à l'innovation financière islamique.

Concernant l'Algérie, l'étude montre qu'elle dispose d'importantes potentialités pour développer la FinTech islamique, mais que cela nécessite le développement du cadre juridique, l'amélioration des infrastructures numériques et le renforcement de la culture financière et numérique.

Mots-clés : Technologie financière islamique, inclusion financière, finance islamique, transformation numérique, Algérie.

Abstract:

This study aims to analyze the possibility of implementing Islamic Financial Technology (Islamic FinTech) to achieve financial inclusion in Algeria through a comparative study of the Saudi and Malaysian experiences. The study relied on the descriptive analytical method and the comparative method to highlight the role of Islamic FinTech in expanding access to financial services and enhancing financial inclusion.

The study concluded that Islamic FinTech is an effective tool for achieving financial inclusion, especially with the rapid digital transformation in the financial sector. It also showed that the success of the Saudi and Malaysian experiences is linked to the availability of an appropriate regulatory framework, advanced digital infrastructure, and support for Islamic financial innovation. Regarding Algeria, the study found that the country has significant potential to develop Islamic FinTech; however, its success depends on improving the legal framework, strengthening digital infrastructure, and enhancing financial and digital literacy.

Keywords: Islamic FinTech, Financial Inclusion, Islamic Banking, Digital Transformation, Algeria.